زارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحى فارس المدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

القسم: علوم إنسانية

الشعبة: تاريخ

المشاريع الفرنسية في مواجهة النشاط الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931- 1954 م)

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

إعداد: إشراف: الدكتور ضيف الله شلالي

نادية طيبي

أسامة عبد النور بكيري

أعضاء اللجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
كريم مقنوش	دكتور	رئيسا
ضيف الله شلالي	دكتور	مشرفا ومقررا
مختار سالمي	دكتور	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

1443/1442هـ

2022/2021م


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

وأما بنعمة ربك فحدث

الحمد لله الذي فضلنا بالعقل وأنار دربنا بالإيمان وصخر لنا طريقنا للعلم والكفاح من أجل العمل والنجاح.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله خير الخلق وخاتم الأنبياء.

إنه لمن دواعي الأمانة والوفاء أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من دعمنا في إعداد هذا البحث، ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل "شلالي ضيف الله" الذي تفضل علينا بقبول الإشراف ولم يبخل علينا بنصائحه وملاحظاته.

كما نوجه شكرنا إلى كافة أساتذة قسم التاريخ، وكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

أدامهم الله دعما وعونا للأجيال القادمة وأطال الله في أعمارهم.

فالحمد لله جليل الاسم وعظيم السلطان وصلاة وسلام دائمين على رسول الأنام.

الإهداء

إلى ذلك الحرف الامتناهي من الحب والرقة والحنان، إلى التي بحنانها إرتويت، وبدفئها احتميت، وبنورها اهتديت، وببصرها اقتديت، ولحقها ما وفيت، أهدي هذا العمل إلى أمي الغالية "ي، بومهدي"، أطال الله في عمرها.

إلى درعي الذي به احتميت، وفي الحياة به اقتديت، والذي شق لي بحر العلم والتعلم. إلى من احترقت شموعه ليضيء لنا درب النجاح. إلى الذي يشد على يدي كلما صعبت عليا الحياة، إلى الذي كان لي الجواب دون أن أسأل، ركيزة عمري ورفيق دربي وصدر أماني وكبريائي وكرامتي أبي العزيز "طيبي محمد" أطال الله في عمره.

إلى كل من يذكرهم القلب قبل أن يكتب القلم، إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها تحت السقف الواحد إخوتي وأخواتي "أمال، ريهام، خيتام، آدم و يوسف" أدامكم الله لي عونا.

إلى من مات في الدنيا ولم يمت في قلبي، إلى من فارقني جسدا ولم يفارقني روحا، إلى روح جدي الطاهرة "عثمان طيبي". اللهم برائحة الجنة بلغه وبلذة النظر إلى وجهك الكريم أكرمه، وتحت عرشك أسكنه، وبحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم في الفردوس أجمعه.

إلى أخي ورفيق دربي الذي لم يدخر جهدا في هذا البحث "أسامة".

إلى كل من أحببني بصدق فدعا لي بالتوفيق والسداد .

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

طيبي نادية.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما الله ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَاهُ وبِالوَالِدَيْنِ إِحسَانًا﴾.

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها، إلى من سهرت الليالي لتنير دربي، إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى من تحت أقدامها جنتي، إلى من حملتني في بطنها وأسكنتني في قلبها فغمرتني بحبها، إلى أروع إمرأة في الوجود أمي الغالية "الزهراء" حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى الذي لم يبخل عليا بأي شيء، إلى من علمني العطاء دون إنتظار، إلى من سعى إلى راحتي ونجاحي، إلى اعظم رجل في الكون والدي العزيز "بكيري اعمر" حفظه الله وأطال في عمره.

إلى كل عائلتي وكل من يحمل لقب بكيري، وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

إلى زيملتي التي عرفتني بها مقاعد الدراسة، وشريكتي في المذكرة "نادية".

وإلى كل من أخذوا بيدي نحو أفاق العلم والمعرفة.

بكيري أسامة عبد النور.

قائمة الإختصارات:

الإختصار	معناه
ص	صفحة.
ع	عدد.
ط	طبعة.
ج	جزء.
م	ميلادي.
هـ	هجري.
د ط	دون طبعة.
د د ن	دون دار نشر.
د ت ن	دون تاريخ نشر.
د م ن	دون مكان نشر.
تر	ترجمة.
تح	تحقيق.

المقدمة

مارس الإستعمار الفرنسي منذ دخوله إلى الجزائر سياسة إستعمارية استهدفت الإنسان والأرض معا، كان الهدف منها تجريد الشعب الجزائري من كل معالمه الثقافية والحضارية وسلخه من مقومات شخصيته العربية الإسلامية، لكن ومع بداية القرن العشرون وبظهور الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها والتي من بينها الإتجاه الإصلاحي الذي تزعمته جمعية العلماء المسلمين تغير الوضع، حيث ساهمت هذه الأخيرة في نضج الوعي السياسي والفكري لدى الجزائريين من خلال صحفها ومدارسها وعلمائها، حاملة لواء المقاومة الثقافية ضد الإستعمار الفرنسي، هذا الإستعمار الذي انتهج كل الوسائل والأساليب لمواجهة نشاط الجمعية الثقافي وعرقلته.

وعلى ضوء ذلك عرضنا دراسة هذا الموضوع المعنوَّن ب **المشاريع الفرنسية في مواجهة النشاط الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931- 1954 م).**

أسباب إختيار الموضوع: تعود أسباب إختيارنا لهذا الموضوع إلى:

الدافع الشخصي:

- حب التاريخ الدائم.
- شغفنا وحبنا للإطلاع على مسيرة عظماء الإصلاح الجزائري.

الدافع الموضوعي:

- محاولة تسليط الضوء على مرحلة هامة من تاريخ الجزائر.
- المساهمة في التعريف بنشاطات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- معرفة أهم مشاريع فرنسا في مواجهة النشاط الإصلاحي للجمعية.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية موضوعنا في التعريف بأعمال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومشاريعهم في تربية وتعليم الناشئة، والمشاريع الفرنسية في مواجهة هذا النشاط.

إشكالية البحث:

للوصول إلى تحديد موضوعي وعلمي لدراسة المشاريع الفرنسية في مواجهة نشاط جمعية العلماء المسلمين، كان من الضروري الإجابة على أهم النقاط الأساسية التي ارتكزنا عليها في دراسة موضوعنا.

فلا شك أن الطفرة النوعية في التعليم التي أحدثتها جمعية العلماء المسلمين لم تسلم من بطش الإدارة الإستعمارية التي راحت تحطم وتعرقل كل ما يرتقي بالعلم متخذة في ذلك العديد من الوسائل التي تحمل الصيغة القانونية والقمعية لذلك، ولهذا اخترنا أن تكون الإشكالية كالآتي:

فيما تمثلت المشاريع الفرنسية في مواجهة النشاط الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين؟

لتتفرع من هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية منها:

- كيف كانت السياسة الثقافية والدينية الفرنسية في الجزائر منذ بداية الاحتلال؟
- كيف تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وما هي أهدافها ومبادئها؟
- فيما تمثلت نشاطات الجمعية؟
- فيما تمثلت مشاريع فرنسا في مواجهة نشاط الجمعية الإصلاحي؟

المنهج المتبع في الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات وللإلمام بجوانب الموضوع اعتمدنا على مناهج علمية وموضوعية:

- المنهج التاريخي الوصفي في استعراض ووصف وسرد الأحداث التاريخية، وذلك حسب التسلسل الزمني، مع مراعاة كل ما له علاقة بالموضوع الموصوف.

- المنهج التحليلي وهذا منهج اعتمدنا عليه في دراسة الوقائع ومناقشتها وربطها ببعضها البعض واستنباط الأحكام منها.

- المنهج الإحصائي وفيه اعطاء لبعض الإحصائيات حول عدد المدارس ومساجد الجمعية وكذا عدد تلاميذ وطلاب الجمعية.

الخطة المعتمدة في الدراسة:

يتكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وملاحق تتصل بالموضوع إتصالا وثيقا، كما يحتوي فهرس للموضوعات.

تناولنا في المبحث الأول: السياسة الثقافية والدينية الفرنسية في الجزائر (1830- 1931)م، الذي يتكون من مطلبين:

المطلب الأول: السياسة الثقافية.

المطلب الثاني: السياسة الدينية.

أما المبحث الثاني فيندرج تحت عنوان: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ويتألف من ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الجمعية.

المطلب الثالث: نشاطات وأعمال الجمعية.

وبالنسبة للمبحث الثالث الذي كان عنوانه: موقف الإدارة الفرنسية من نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فتم التطرق فيه إلى ثلاث مطالب هي:

المطلب الأول: موقف الإدارة الفرنسية من النشاط الصحفي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

المطلب الثاني: موقف الإدارة الفرنسية من التعليم العربي الحر.

المطلب الثالث: موقف الإدارة الفرنسية من النوادي الحرة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

عرض أهم المصادر والمراجع:

اعتمدنا في انجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع التي تتنوع بين أساسية ومساعدة، وسنكتفي بذكر أهمها فقط.

من أهم المصادر التي أفادتنا بشكل كبير هي كتاب "حياة كفاح" لمؤلفه أحمد توفيق المدني.

ومن المراجع نذكر كتاب "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956م) ورؤسائها الثلاثة"، وكتاب "التعليم القومي والشخصية الوطنية" لمؤلفه "تركي رابح عمامرة"، وكتاب "الكفاح القومي والسياسي" للمؤلف "عبد الرحمان بن ابراهيم ابن العقون".

كما اعتمدنا عل كتب "أبو القاسم سعد الله" (الحركة الوطنية، وتاريخ الجزائر الثقافي).

واستعَّنا أيضا على مجموعة من الرسائل الأكاديمية التي لها صلة بالموضوع ومن بينها رسالة دكتوراه لأسعد لهلالي بعنوان "جمعية العلماء المسلمين والثورة التحريرية"، وكذا أطروحة دكتوراه لبوسعيد سومية بعنوان "القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين

الجزائريين (البصائر نموذجا)"، بالإضافة إلى صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كالشريعة والصراط والسنة والبصائر.

صعوبة الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات ومن بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في موضوع الدراسة هي وجود المادة العلمية لكنها تعالج الموضوع بنوع من السطحية بلإضافة إلى صعوبة جمع الشهادات الشفهية، فمعظم المعاصرين لتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من أساتذة وتلاميذ قد التحقوا بالرفيق الأعلى.

وقد استطعنا بقدر الإمكان على العمل وتقديم ما في وسعنا من مجهودات ونتمنى أن تكون هذه الدراسة قد أزالت اللبس في بعض الأمور وفتحت المجال أمام الباحثين للخوض في مثل هذا المواضيع.

المبحث الأول:

السياسة الفرنسية الثقافية والدينية في الجزائر (1830- 1931)م.

المطلب الأول: السياسة الثقافية.

المطلب الثاني: السياسة الدينية.

المطلب الأول: السياسة الثقافية.

مارس الإستعمار الفرنسي في الجزائر واحدًا من أبشع أنواع الإضطهاد في العصر الحديث لبلاد لا تمت لفرنسا بصلة فكرية أو عرقية، وكان طبيعيا أن ينجر عن ذلك جرائم مختلفة أخطرها على المدى البعيد هي الجرائم الثقافية والفكرية، وذلك في إطار سياسة ذات استراتيجية قائمة بذاتها هدفها الهيمنة وتكريس الإستعمار الفرنسي بالجزائر، وكانت هذه السياسة إحدى الخطط التي انتهجتها فرنسا في مستعمراتها وبالأخص في الجزائر، ولتوطيد نفوذها بالمنطقة طيلة فترة الإحتلال، وذلك بتبني سياسة استعمارية تقوم على محاربة الثقافة المحلية للجزائر، عن طريق القضاء على اللغة العربية وحصر الدين الإسلامي في أضيق نطاق، مستعملة في ذلك أبشع الوسائل والأساليب في محاربة مقومات الشخصية الجزائرية بأبعادها المختلفة، ومن بين هذه الأساليب في القضاء على الهوية الثقافية الوطنية نجد:

1- التضييق على اللغة العربية:

ركزت فرنسا منذ أن وطئت أقدامها أرض الجزائر على محاربة اللغة العربية باعتبارها مقوما أساسيا لهوية الشعب الجزائري[1]، فلقد كان الإستعمار يدرك تمام الإدراك أن هذه اللغة هي الوعاء الحضاري الذي لعب على امتداد قرون عديدة دوره في التماسك الاجتماعي والقومي للمجتمع الجزائري[2]، وأمام هذه المكانة التي تتمتع بها حاول الإستعمار القضاء عليها بشتى الوسائل المتاحة، وهو ما نلمسه في تصريحات قادة الإحتلال منذ البداية، فقائد الحملة الفرنسية

[1] عمار هلال، ابحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830- 1962) م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص 121.

[2] عبد الحميد ابن باديس، "البصائر"، س 4، ع 171، قسنطينة 22-06-1939م، ص5.

على الجزائر "دي بورمون"[1] وضع ضمن أولوياته القضاء على اللغة العربية حيث صرح قائلا: «.... علموا لغتنا وانشـــروها حتى نحكم الجزائر، فإذا حكمت لغتنا الجزائر فقد حكمناها حقيقة.....»[2].

وهذا حتى ينسى الجزائريون بمرور الزمن لغتهم وثقافتهم القومية ويستعيضوا عنها باللغة والثقافة الفرنسية، كما حصل في عدد من البلدان في شتى القارات التي تعرضت للاحتلال المصحوب بعملية غزو ثقافي شديد كالهنود الحمر في أمريكاالشمالية ومعظم شعوب أمريكا اللاتينية وبعض شعوب القارة الإفريقية[3].

فمنذ بداية الإحتلال سعت فرنسا إلى أن تجعل من الفرنسية اللغة الرسمية، فلقد كان لدى قادة الإحتلال قناعة تامة أن الإنتصار العسكري لا يعني النصر التام وعلى حد قول جورج هاردي[4]: «..... إن الرؤوس تنحني أمام المدفع في حين تظل القلوب تغذي نار الحقد والرغبة في الإنتقام، فيجب إخضاع النفوس بعد أن تم إخضاع الأبدان.....» ويواصل قائلا: «... ومن

---

[1] دي بورمون: 2 سبتمبر 1773 – 30 أكتوبر 1846، كان جنرال في جيش نابليون بونابرت عينه شارل العاشر وزير للحربية، قاد الحملة الفرنسية على الجزائر، عزل وعوض كوزير في الجزائر، (ينظر: http://astrandculture google.com 15 juin 2022 08 :34)

[2] سعاد سحطي، **وسائل المشروع الثقافي الإستعماري في القضاء على الهوية الوطنية**، "مجلة المعيار"، ع 10، 2005م، قسنطينة، ص 45.

[3] رابح تركي عمامرة، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931–1956)، ط2. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص123 .

[4] جورج هاردي: مؤرخ وجغرافي متخصص في إفريقيا، ولد في 5 ماي 1884م، التحق بالمدرسة العليا للأساتذة سنة 1904، متحصل على شهادة التبريز في التاريخ والجغرافيا سنة 1907 ثم دكتوراه في الأدب سنه 1919م، (ينظر: https://theses.univoran1.dz 10 juin 2022 16 :55)

أجل اخضـــاع هذه النفوس لابد من أن تكون المواد العامة التي ســـتتخلل الدروس هي اللغة الفرنسية التي بواسطتها سنتمكن من ربط التلاميذ بفرنسا...»[1].

فمنذ بداية القرن ال20 أخذت الإدارة الإســـتعمارية تهتم أكثر بمقاومة تعلم اللغة العربية والتضييق على أصحابها الراغبين في تعليمها، بواسطة إصدار قوانين وتشريعات خطيرة وغريبة، ففي يوم 24 ديسمبر 1904م، أصدر الحاكم العام الفرنسي قرار يقضي بعدم السماح لأي معلم جزائري أن يفتح مدرسة لتعليم اللغة العربية دون الحصول على رخصة، ويشترط هذا القرار على من منحت لهم الرخصة أن يخضع اشروط أهمها:

- أن يقتصر تعليمه على تحفيظ القرآن الكريم دون غيره، وعدم شرح آياته خاصة التي تتحدث عن الجهاد.
- أن لا يقوم بتدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها.
- أن يكون مخلصا للإدارة الإستعمارية ويخضع لأوامرها مهما كان شأنها[2].

وقد تمثلت محاربة الإحتلال للغة العربية في:

- حظر استعمال اللغة العربية في المجال الرسمي حضرا مطلقا، ونفذ ذلك بدقة و نتج عنه أن أصـــبح المتعلم بالغة العربية والأمي في درجة واحدة أمام الإدارة الإســـتعمارية الفرنســـية، والهدف من هذه الإجراءات هو دفع الجزائريين إلى تعلم اللغة الفرنسية لقضاء حاجياتهم[3].

---

[1] جمال مخلوفي، السياسة الثقافية الإستعمارية في الجزائر خلال الفترة (1900-1954)م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة- وهران، 2019م، ص20.

[2] يحى بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائية (1830-1954)م، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1995م، ص60.

[3] عبد الله بوخلخال، **وضع اللغة العربية في الجزائر**، "مجلة لغتنا العربية في معركة الحضارة"، ع 8، 1997م، القاهرة، ص177.

- تحديد عدد الأطفال الجزائريين المتمدرســـين، ففي مجال التعليم الإبتدائي نجد مثلا الأطفال الفرنسـيين الذين هم في سـن الدراسـة كلهم يُقبلون في المدارس التي تطبق البرامج السـارية المفعول في الوطن الأم وبواسـطة معلمين أكفاء، أما الأطفال الجزائريون الذين يبلغون سـن الدراســـة لايجدون ســـوى مقعد واحد لكل 5 ذكور، ومقعد آخر لعدد يترواح بين 26 و76 فتـاة[1]. أي أنّ طفلين جزائرين فقط من جملـة حوالي 30 طفـل كـان يمكن لهم أن يـدخلوا المدرسة، أي 7% فقط من أبناء الجزائر كانت تتاح لهم فرصـة التعليم، ضف إلى ذلك نسبة الفشل والعجز عن مواصلة الدراسة نتيجة الفقر والإحتياجات الخاصة[2].
- إعتبار اللغة العربية لغة ثانية في مرحلة التعليم الثانوي، وكانت تدرس لمدة 3 ســـاعات في الأسـبوع سـواءا العربية الفصـحى أو العربية العامة، ما عدا الصـف الخامس والسـادس فإنها كانت تدرس فيهما 5 ساعات في الأسبوع[3].
- القضـاء على التعليم العربي فالتعليم الذي كانت تقصـده فرنسـا كان فرنسـيا بحتا، حيث نفت وشـردت المعلمين الجزائريين، واسـتولت على أملاك الأوقاف المغذي الرئيســي لهذا التعليم، وعلى هذا الأساس ضعف مستوى التعليم العربي وتقلص مجال انتشاره، وأصبحت السلطات الفرنسية هي التي تختار المدرسين والموظفين الأقل خطرا على نفوذها، والأكثر فائدة لتحقيق أغراضها الإستعمارية في الجزائر[4].

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984م، ص45.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ، ص46.

[3] Jean robert henry, l'enseignement des Musulmans en Algérie, Revue koufulient, N° 32-33, juin- juillet 1963, P 642.

[4] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر 2010، ص202.

2-إلحاق الجزائر بفرنسا:

يقصد بالإدماج جعل الجزائريين سياسيا وثقافيا واجتماعيا فرنسيين، كما يعني ذلك جعل الجزائر إقليما فرنسيا وإلغاء كل الإختلافات الإدارية بين الجزائر وفرنسا[1]، أي تكوين جيل من الجزائريين مطموس الروح و الهوية، شديد التعلق بفرنسا، ليكون أداة لاستمرار الحكم الإستعماري بالجزائر، وذلك بمحو اللغة العربية و العلوم الإسلامية وتاريخ وجغرافية الجزائر من التعليم واستبدالها باللغة الفرنسية وآدابها وتاريخ وجغرافية فرنسا[2].

لم تكن سياسة الإدماج المتبعة من طرف الفرنسيين هي إعتبار المسلمين فرنسيين، بل العكس تماما فإن سياسة الإخضاع هي التي طبقت عليهم فقد وضع لهم تدريجيا نظام خاص يقال له نظام إدارة المستعمرات أو التبعية الأهلية ودعم شيئا فشيئا[3].

واستخدمت سياسة الدمج بالمقابل لطمس السمات المميزة للمجتمع الأهلي فحوربت المؤسسات الإسلامية مباشرة، فالإدماج هدف من أهداف السياسة التعليمية الفرنسية، فمن خلال المدرسة حاولت فرنسا أن تكون أشخاصا مجنسيين ومغتربين ثقافيا وإداريا لاتربطهم أي صلة بالجزائر[4].

3- منح الجنسية الفرنسية:

بعد حملة السياسات العنيفة التي شنتها فرنسا ضد الجزائريين عملت أيضا على إصدار قوانين لتجنيس الجزائريين لإرضاء بعض النخب وإلحاق الجزائر بفرنسا إلحاقا تاما، فالمسلم

---

[1] رابح تركي عمامرة، التعليم القومي والشخصية الوطنية، المرجع السابق، ص 107 .

[2] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)م، ج1، دار المعرفة، 2006م، ص154.

[3] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، 1982م ، ص104.

[4] المرجع نفسه، ص 105.

الجزائري فرنسي في نظر الفرنسيين، لكن لايمكن اعتباره مواطنا فرنسيا ذو حقوق كاملة مثله مثل الفرنسي، ذلك لأنه يحافظ على قانونه الخاص[1].

فالجزائري فرنسي من حيث القانون الدولي لكنه من حيث المعاملات الداخلية الفرنسية هو رعية عليه كل الواجبات ولا يتمتع بالحقوق، إلا إذا تخلى عن الاحتكام بالشريعة الإسلامية ودخل تحت ظل القانون الفرنسي[2].

فقد بدأت فرنسا مجموعة من الإصلاحات لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى وعملت على إصدار مجموعة من القوانين أهمها:

- **قانون 4 فيفري 1919:** كان هذا الإصلاح الذي أصدره البرلمان الفرنسي بإلحاح من «كليمنصو»[3] بمثابة الدستور الذي حدد الوضع القانوني للمسلمين الجزائريين[4].

وكان الهدف من وراءه لتكريس فكرة دمج الجزائريين في فرنسا وأيضا ضمان ولاء الأهالي الجزائريون لسلطات الإحتلال[5]، وقد اشتمل على محاور ونقاط هي:

- فتح الأبواب أمام الجزائريين لإكتساب الجنسية الفرنسية، لكن اعتبرت التخلي عن الأحوال الشخصية للمسلم شرطا أساسيا لتقديم الطلب[6].

---

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (1925- 1945)م، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م، ص295.

[2] المصدر نفسه ، ص296.

[3] كليمنصو جورج (1841- 1929)م، صحفي وسياسي فرنسي، رئيس الوزارة 1917م، لقب بأبي النصر ووقع معاهدة فيرساي 1919م.

[4] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات في المقاومة والإستعمار)، منشورات وزارة المجاهدين، 2009م، ص 199.

[5] سمية رملي،التجنيس الفرنسي في الجزائر وموقف الجزائريين منه (1862- 1937)م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018م، ص 30.

[6] جمال قنان، المرجع السابق، ص 199.

- أن يكون المترشح قد بلغ 25 سنة.
- أن يكون أعزب أو متزوج بزوجة واحدة.
- غير محكم عليه بجريمة أو عقوبة تأديبية خطيرة[1].

- **مشروع بلوم فيوليت 1936م:**

جاءت حكومة الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا 1936 م حاملة معها مشروع بلوم فيوليت، الذي كان يسعى إلى منح الجنسية الفرنسية للنخبة الجزائرية، حيث قامت الحكومة الفرنسية ببلورت مقترح "فيوليت"[2] الذي قدمه عام 1933 م وتحويله إلى مشروع تمت تسميته مشروع "بلوم فيوليت".

كان الهدف ورء هذا المشروع هو الإندماج السياسي للنخبة الجزائرية، ومنح المواطنة الفرنسية في إطار احترام القانون الشخصي ل 25000 ألف جزائري تقريبا[3].

لقد صيغ هذا المشروع لإرضاء النخبة الجزائرية من خلال منح الجنسية الفرنسية مع الحفاظ على الأحوال الشخصية، وأرضى الفرنسيين من خلال أنه قيد الحصول على المواطنة الفرنسية إلا بشروط تعجيزية أهمها:

- التمتع بمستوى ثقافي ودراسي لابأس به والتمكن من اللغة الفرنسية.
- ممارسة وظيفة هامة.
- أن يكون من حاملي الشهادات (شهادة التعليم المتوسط.....)[4].

---

[1] عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012م، ص 80.

[2] فيوليت: رجل دولة وسياسي فرنسي من مواليد 03 سبتمبر 1870م بجانفيل، تقلد عدة مناصب كان واليا عاما على الجزائر، من بين مؤلفاته « هل تعيش الجزائر»، (ينظر: 30: 21 13 juin 2022 https://ar.m.wikipediadia.org.)

[3] سمية رملي، مرجع سابق ، ص 33.

[4] المرجع نفسه ، ص34.

- ممثلون رسميون للتجارة أو الفلاحة.
- من الحائزين على ميداليات العمل[1].

مما سبق نستنتج أن فرنسا جاءت للقضاء على الهوية والشخصية الجزائرية، فاستخدمت في البداية العنف كوسيلة لتحقيق ذلك، لكنها لم تنل مرادها فلجأت إلى تقنين سياستها لتكملة هدفها، فأصدرت قوانين التجنيس التي تهدف إلى:

- ظاهريا: منح الجزائريين صفة المواطن الفرنسي ونيل بعض الحقوق السياسية.
- باطنيا: مسح وتشويه المقومات الإسلامية وإحلال التفرقة محل التماسك.

[1] سمية رملي، نفس المرجع السابق، ص35.

المطلب الثاني: السياسة الدينية.

لقد كانت أغلب المشـــاريع الفرنســـية منذ بداية إحتلالها للجزائر كلها موجهة إلى الجانب الثقافي والديني، حيث ركزت على المؤسسات الدينية بهدف ضرب ركيزة المجتمع الجزائري، أي الدين الإســلامي، هذا لأنها كانت تدرك دور تلك المؤســسـات الدينية في الحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري المســلم باعتبار أن هذه المؤســســات تشــكل عائقا أمام الأهداف الفرنســية والمتمثلة في فرنسة المجتمع الجزائري وتنصيره وتجهيله.

سياسة التنصير:

هي محاولة إحلال الديانة المسيحية محل الديانة الإسلامية في الجزائر لتمسيح الجزائريين، كي يسهل إدماجهم بفرنسا عن طريق التضييق على الدين الإسلامي ومؤسساته بالقوانين والإجراءات التعسفية[1] فعملت على:

1-هدم وتحويل المساجد:

عملت الإدارة الإستعمارية الفرنسية على تهديم المساجد منذ انتصابها على أرض الجزائر، حيث قامت بتحويلها إلى كنائس أو متاحف، حيث كانت تطمع في خلق جو جديد يسـهل عليها نشـر المسـيحية داخل أوسـاط المجتمع الجزائري[2]، وذلك من خلال تحويل المسـاجد إلى كنائس وإقامة شعائرها الدينية المسيحية داخل هذه الكنائس، أو تحويلها إلى أغراض دينية غير إسلامية

[1] أحمد وادي، **السياسة الإستعمارية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر**، "مجلة الناقد"، ع 2، 2018 م، الجزائر، ص 300.

[2] سعيدة بوغزالة حمد، كريمة بوغزالة محمد، السياسة الإستعمارية اتجاه المؤسسات الدينية في الجزائر(1830- 1914) م، المساجد والزوايا نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2018م، ص 47.

وإلى مصالح عسكرية وتجارية، لأن الإدارة الفرنسية كانت تعتبر أن الدين الإسلامي هو العائق الوحيد الذي يقف بينها وبين الشعب الجزائري مادام الجهل والبربرية تسودان هذا الشعب.

فمنذ بداية الإحتلال أغلقت في الجزائر العاصمة 13 مسجد كبير و108 مسجد صغير، و32 جامعا وكان ذلك في ظرف زمني لا يتجاوز نصف السنة[1].

كل هذه المضايقات لدور العبادة قامت بها فرنسا بدافع الحقد الصليبي أدت إلى نشر الفزع والخوف في نفوس الشعب الجزائري[2]، ومن أبرز المساجد التي هدمت:

- **مسجد كتشاوة:**

يعتبر هذا المسجد من أحسن وأوسع المساجد موقعا وارتفاعا في الجزائر وأحدثها بناءا، مما تعرض للمضايقات الفرنسية، ولقد تم تحويل هذا المسجد إلى كنيسة في عهد الدوق « دورفيقو».

- **مسجد السيدة:**

من أجمل مساجد العاصمة، هدم بدافع الحقد والتعصب من طرف الجنرال "كلوزيل"[3] الطامع في الثروة، فأوهموه أن المسجد يحتوي على كنوز الداي، وأمر بغلق أبواب المسجد والبحث فيه عن الكنز المزعوم، وظل الأمر كذلك إلى أن استنفذت جميع وسائل البحث وضاع كل أمل، فشرع حينها في تهديم المسجد، وعند هدمه سقطت معه منازل مجاورة كثيرة[4].

---

[1] سعيدة بوغزالة حمد، كريمة بوغزالة محمد، مرجع سابق، ص47.

[2] أحمد محمد عاشور، صفحات تاريخية خالدة مع الكفاح الجزائري المسلم ضد جبروت الإستعمار الفرنسي الإستيطاني (1830-1962)م، ط1، المؤسسة العامة للثقافة، الجزائر 2009م، ص 137.

[3] كلوزيل برتران: (1772- 1842)م، ضابط فرنسي قومي شارك في الثورة الفرنسية ضد ملكية يوليو، وفي حرب الإستقلال الإسبانية وفي احتلال الجزائر وصار حاكما عليها خلفا للجنرال دي بورمو، (ينظر: http://ar.m.wikipedia.org. 13 juin 2022 ; 21 :35)

[4] سعيدة بوغزالة حمد، كريمة بوغزالة محمد، مرجع سابق، ص 50.

بالإضافة إلى العديد من المساجد التي تعرضت للمضايقات مسجد القصبة الذي تحول إلى كنيسة وأصبح يسمى كنيسة الصليب المقدس، ومسجد القائد علي حول إلى مقر جمعية أخوات القديس جوزيف، ومسجد القشاش حول هو الآخر إلى مستشفى مدني[1].

وفي قسنطينة حول كل من مسجد صالح باي إلى كنيسة، وجامع الرحبة (رحبة صوف) حول إلى مخزن للحبوب.

كدلك الحال لمساجد مدينة وهران حيث حول مسجد سيدي الهواري إلى مخزن عام لجنود الإحتلال، وأيضا مسجد خنق النطاح حول إلى مستشفى عسكري.

نفس الوضع شهدته مساجد عنابة، تلمسان، معسكر، بجاية وكل مناطق الوطن حيث هدمت وخربت وحولت إلى كنائس وإصطبلات وثكنات[2].

2-محاربة الزوايا والطرق الصوفية:

كانت الزوايا إحدى أهم النقاط التي انشغل بها الإستعمار الفرنسي، لأنه أدرك مدى خطورة هذه المؤسسة ومدى أهميتها، كونها تلقن تعاليم الدين الإسلامي وأمام هذا الدور الكبير للزوايا لم يتردد الإستعمار في تدميرها[3].

عملت سلطات الإحتلال على غلق الزوايا وتدمير أغلبيتها، كما ذاق مشايخ الزاويا أقصى أنواع التعذيب، ووصل الأمر إلى إعدام بعضهم، كما عملت على تشويه وطمس سمعتها ثم القضاء عليها بطرق الحيل والدس والمكر والخداع، فاستولت أولا على أموال الأوقاف وقطعت عنها كل موارد الرزق ضنا منها أنها بهذه الطريقة ستقضي عليها[4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص 84 .

[2] المرجع نفسه السابق ذكره، ص87.

[3] سعيد بوخاوش، الإستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، دار تفتيلت للنشر، الجزائر، 2013م، ص 51.

[4] المرجع نفسه السابق ذكره، ص 54.

لم تتوقف فرنسا عن الهدم بل حاربت الأئمة والشيوخ ووضعت حدا لنشاطهم الديني وفرضت عليهم وعلى أتباعهم مراقبة شديدة ونفت الكثير منهم إلى مناطق نائية داخل وخارج البلد[1].

ومن جهة أخرى استعملت أساليب لكسب ودها والتحكم فيها كالجوسسة، وتوقيف نشاطاتها التعليمية وتشجيع الزوايا على الدروشة والخرافات والسحر، وتدخلوا في تدريس الفقه بحذف بعض الأبواب كالجهاد ومنعوا أحيانا تدريس التوحيد وشجعوا اللهجات المحلية على حساب اللغة العربية، لذلك آلت وضعية التعليم في معظم الزوايا إلى مأزق وغلب عليها الجمود والإنغلاق.

كما قامت فرنسا بمنعهم من أي نشاط سياسي والتنقل من غير رخص، حيث قامت بمراقبة التنقلات وإعطاء رخص للمرور، الأمر الذي كان يسمح بالعثور على الذين لا يملكون هذه الرخص[2].

كما عملت فرنسا على ضرب الطرق الصوفية الرافضة للإحتلال في الركائز الأساسية التي ترتكز عليها للقيام بنشاطها، وذلك بعد أن أجروا لها دراسة دقيقة، وتم مراقبتها جيدا بواسطة مجموعة من الباحثين والعلماء الذين كرسوا وقتهم وجهدهم لدراسة تركيبة هذه الطرق وأهم الركائز الأساسية التي ترتكز عليها[3].

ومن بين السياسات التي طبقتها فرنسا على الزوايا والطرق الصوفية نجد:

[1] يحي بوعزيز، أوضاع المؤسسات الدينية للجزائر خلال القرنين 19 و20، مجلة الثقافة، ع 63، الجزائر 1981، ص 25.

[2] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1900م)، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984م، ص 191.

[3] شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، تر: حاج مسعود، ج 01، دار الرائد للكتابة الجزائر 2007 م، ص 551.

- الإستيلاء على أوقاف الزوايا حيث أدركت فرنسا أهمية الأوقاف لدى الطرق الصوفية التي تعتبر الممول الأول لنشاط زواياها، فعملت على الإستيلاء على الأوقاف التابعة للزوايا، فقامت بمصادرة أراضي الأوقاف متجهة في ذلك إلى سياسة الأرض المحروقة[1].
- الحملات التنصيرية للزوايا، فلم تكن الأوقاف السلاح الوحيد الذي حاربت به فرنسا الطرق الصوفية وزواياها، بل كان هناك سلاح أخطر منه ألا وهو الحركة التبشيرية الواسعة التي قادها رجال الدين في مختلف مناطق الوطن[2]، ولم تقتصر الدعوة على التنصير فقط، بل تأسيس عدة مراكز للتنصير وذلك بهدف خلق منافس للزوايا، وبالتالي محاولة استمالة السكان إلى جانب الإحتلال بواسطة تنصيرهم، وهذا لمنع أي عمل خارج مراقبتها.
- هدم الزوايا التي يثبت وقوفها وراء الثورة أو الإنتفاضة من بين أكثر السياسات التي اتبعتها سلطة الإحتلال في التعامل مع هذه الزوايا.
- معاقبة مقدمي وأتباع هذه الطرق، تركزت أغلبها في النفي والتهجير وأيضا السجن والحكم بالإعدام وغيرها من الأحكام[3].

3- تقويض المدارس القرآنية:

شرعت الإدارة الإستعمارية في القضاء على المدارس والكتاتيب التي كانت قائمة بمختلف أنحاء الوطن، حيث نظرت سلطات الإحتلال لهذه المدارس كأسلوب ووسيلة لمواجهة سياسة التجهيل[4]، لذلك قامت بمراقبة المدارس والتضييق على معلم القرآن حيث أصبح لا يقوم بأداء

[1] سعيدة بوغزالة حمد، كريمة بوغزالة محمد، مرجع سابق ذكره، ص 54.

[2] المرجع نفسه، ص 55.

[3] نفسه، ص 56.

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، مرجع سابق، ص 85.

مهامه التعليمية ألا بترخيص من الإدارة الفرنسية التي كانت تنظر إلى هذه المدارس القرآنية بأنها تنظيمات سرية تؤدي مهام دينية ذات أهداف سياسية.

وكانت من أهداف فرنسا السياسية الموجهة ضد المدارس القرآنية هي إبعاد الأطفال عن محيطهم الثقافي، وكذلك القضاء على تلقين الأطفال القرآن الكريم وهذا ما عبرت عنه حتى الأوساط الفرنسية نفسها[1].

وقد استعملت الإدارة الفرنسية مختلف أنواع التخريب، حيث قامت بغلق المدارس ومحاربة مدرسيها، وعملت أيضا على إصدار مراسيم للحد من نشر التعليم العربي في الجزائر ومنها مرسوم 18 أكتوبر 1892م القاضي بعدم فتح مدارس عربية إلا برخصة من الإدارة الفرنسية[2]، ومن بين المدارس القرآنية التي حاربتها فرنسا مدرسة الفشاش التي كانت مشهورة لما تقدمه من علوم هدمت مع الجامع الذي كانت ملحقة به، ومدرسة الجامع الكبير حولت إلى حمام يسيره أحد المعمرين، وأيضا مدرسة الأندلس التي تعرضت إلى الهدم والتخريب، كذلك جامع سيدي عبد الرحمان الثعالبي تعرضت للهدم[3].

4-الإستيلاء على الأوقاف:

ارتكزت السياسة الإستعمارية الفرنسية بالجزائر على مصادرة أملاك الوقف الإسلامية واعتبرتها داعمة أساسية لها، هذه الأهمية الكبيرة للأوقاف جعلت إدارة الإحتلال تقوم بهدم المؤسسات الوقفية[4].

---

[1] سعيدة بوغزالة حمد، كريمة بوغزالة محمد، مرجع سابق، ص 58.

[2] المرجع نفسه، ص 59.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1، المرجع السابق، ص 85.

[4] سعيدة بوغزالة حمد، كريمة بوغزالة محمد، مرجع سابق، ص 60.

رأت فرنسا أن الأوقاف إحدى المشاكل العويصة والقضايا الصعبة التي تحد من سياستها الإستعمارية، وذلك من خلال الدور الإقتصادي الذي كانت تلعبه الأوقاف الإسلامية، فقامت سلطات الإحتلال بمراقبة الوقف وتصفية الإستيلاء عليه، وبالتالي أمسكت برقاب الأئمة والقضاة وغيرهم من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من عائدات الأوقاف[1].

ومن المؤسسات الوقفية التي تخلصت منها فرنسا نجد، مؤسسة أوقاف العيون ومؤسسة أوقاف الطرق، وذلك بإنهاء مهامها تماما وتحويلها من مؤسسات وقفية جزائرية إلى مؤسسات فرنسية مانعة الوقف وشرعيته.

كما عملت الإدارة الفرنسية من خلال مراسيمها وقرارتها المتتالية الإستيلاء على أملاك الوقف، فقامت بإحصاء الملكيات وجردها ولجأت إلى الأساليب الرسمية باستخدام الوسائل التشريعية لتستطيع من خلالها اخضاع الأوقاف الإسلامية لقوانين المعاملات العقارية الفرنسية[2].

وقد أدت هذه القوانين للإستيلاء على أملاك الوقف بصفة نهائية، وضمها إلى أملاك الدولة الفرنسية، حيث أصبح الآلاف من الجزائريين الذين كانو يعيشون من قوة هذه الأوقاف، يتجولون لطلب العيش، فأصبحت حياتهم بائسة ويعيشون فقرا مزريا[3].

[1] سعيدة بوغزالة حمد، كريمة بوغزالة محمد، مرجع سابق، ص 60.

[2] مرجع نفسه، ص 61.

[3] أحمد رمزي، الإستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، المطبعة النموذجية، بيروت 1993 م، ص 164.

المبحث الثاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

المطلب الأول: تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الجمعية.

المطلب الثالث: نشاطات وأعمال الجمعية

المطلب الأول: تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 05 ماي 1931م بالجزائر العاصمة بنادي الترقي وهي لم تتشكل صدفة بل نتاج فترة إصلاحية تمتد إلى بداية القرن ال20[1].

حيث تذكر المصادر أن التفكير في العمل الإصلاحي المنظم يعود على وجه التحديد لعام (1331هـ، 1913م) حينما التقى ابن باديس[2] بالإبراهيمي[3] في المدينة المنورة ومكثا فيها ثلاثة أشهر يلتقيان كل ليلة من بعد صلاة العشاء، حتى الفجر يدرسان ما يمكن عمله إذا ما عادا إلى الجزائر للقيام بحركة إصلاحية.

وبعد الإنتهاء من الحرب العالمية الأولى وعودتهما إلى الجزائر استمر الإتصال بينهما في سطيف، حيث مقر الشيخ الإبراهيمي، وذلك مرة كل أسبوعين[4].

فالتجربة التعليمية والإصلاحية قد جعلت من الشيخ عبد الحميد ابن باديس يفكر في مشروع هام وهو في جهاده التعليمي الإصلاحي، الذي تواصل قرابة عقدين من الزمن، هذا المشروع هو تأسيس جمعية يتنظم في سلكها علماء قسنطسنة أولا، ثم تتسع لغيرهم من علماء الجزائر، وفي إحدى رحلاته إلى رأس الوادي بسطيف اجتمع بالبشير الإبراهيمي وحدثه عن

---

[1] الحواس الوناس، نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية (1927– 1954) م، مؤسسة كنوز الحكمة الجزائر، 2012م، ص 164.

[2] عبد الحميد ابن باديس (1889– 1940) م من مواليد قسنطينة، اشتهر بالعلم والثراء، تعلم بمسقط رئسه ثم بتونس أتم دراسته في جامع الزيتونة، وتخرج بشهادة التطويع سنة 1912م، من رجال الإصلاح في الوطن العربي ومؤسس جمعية العلماء المسلمين، (ينظر: مازن صالح حامد مطبقاني، عبد الحميد ابن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي ط2، دار القلم، دمشق، 1999م.).

[3] الشيخ البشير الإبراهيمي (1889– 1965م) من أعلام الفكر والأدب في العالم العربي وهو رفيق النضال للشيخ عبد الحميد ابن باديس في قيادة الحركة الإصلاحية في الجزائر ونائبه ثم خليفته في رئاسة جمعية العلماء المسلمين، (ينظر: أحمد طالب الإبراهيمي، أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م).

[4] مازن صالح حامد مطبقاتي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية. (1349– 1358هـ/ 1931– 1939م)، تق: أبو القاسم سعد الله ، د ط ، عالم الأفكار، المحمدية الجزائر، 2011، ص 55.

الجمعية، وعن الأهداف والأغراض التي يهدف إليها من وراء تأسيسها، وطلب منه أن يضع لها قانونا أساسيا، فلبى الشيخ البشير الإبراهيمي طلبه.

ولكن هذه التجربة باءت بالفشل[1] وذلك لسببين ذكر أحدهما الشيخ الإبراهيمي وهو في نظره عدم وجود الإستعداد لمثل هذا العمل الذي يحتاج إلى تخطيط طويل، ولا يثبت على الفكرة الطارئة، والسبب الآخر هو أن أكثر العلماء كانوا من العاملين لدى السلطة[2].

كانت الخطوة التالية تأسيس صحيفة المنتقد، حيث صدر أول عدد لها في جويلية 1925م، وسميت بالمنتقد لتنقد الشأن العام بصفة عامة سواءا كان فرنسي أو جزائري، وكرد على الطرقية التي كانت تقول في عقيدتها: « اعتقد ولا تنتقد» حاملة لشعار « الحق فوق كل أحد، والوطن قبل كل شيء».

وكانت هذه الصحيفة منذ البداية حارة اللهجة قوية الحملة على البدع، لذلك لم تعش طويلا وتم توقيفها بعد صدور 18 عدد منها[3].

بعدها قام ابن باديس بإصدار جريدة أخرى حلت محل المنتقد وهي جريدة الشهاب 1925م، حملت نفس أفكار المنتقد إلا أنه كان هناك نوع من الليونة فيها، وكان أول عدد لها في 12 نوفمبر 1925م، وكانت تصدر مرة كل أسبوع[4].

---

[1] جمال مالكي، الحياة الثقافية في الجزائر من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1925– 1956)م، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه)، تاريخ الجزائر الثقافي ، الجلفة، 2021م، ص 18.

[2] مازن صالح حامد مطبقاني، المرجع نفسه، ص 56.

[3] المرجع نفسه ، ص 57.

[4] نفسه ، ص 58.

لكن مما لاشـك فيه أن فكرة ميلاد الجمعية بعد هذا أصـبح ممكنا، فتأسـيس جمعية من علماء الأمة تشرف على الإصلاح على حد تعبير الإبراهيمي، أصبحت عقيدة راسخة، وأصبحت بواعث تأسيسها صادرة من الأمة لا من العلماء وحدهم.

وقد سـبق كل هذا أحداث أهمها التحضـير للإ حتفالات المئوية لاحتلال الجزائر والتي كانت نقطة إنطلاق جديدة للحركة الوطنية الجزائرية، فعلى حد تعبير توفيق المدني: «... إن هذه الإحتفالات قدمت القضية الوطنية أكثر من 20 سنة...».[1]

وفي صـباح يوم الثلاثاء السـابع عشـر من ذي الحجة 1349هـ الموافق ل 05 ماي 1931م، اجتمع بنادي الترقي بالعاصـمة 72 عالما من علماء وطلبة الجزائر بهدف تأسـيس جمعية العلماء، وبناءا على تقرير البشير الإبراهيمي فإن الإجتماع حصل على الساعة الثامنة صباح يوم الثلاثاء[2].

وبعد حديث طويل ونقاش اتفقوا على إنشـاء حركة إصـلاحية، وعلى وجوب حمع علماء الجزائر وتأسـيس جمعية إسـلامية عالية تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقول كلمة الحق وتجمع الشعب حول هدف واحد[3].

وفي هذا النقاش قال العاصـمي لندعها إذن جمعية العلماء المسـلمين، فتفائلوا خيرا بهذا الإسم واتفقوا عليه[4].

---

[1] أسعد لهلالي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962)م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسنطينة، 2012، ص 26.

[2] صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر (1912- 1962)م، مجموعة مطبوعات الحقوق والأداب والعلوم الإجتماعية، قالمة، 2011، ص 14.

[3] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (1925- 1954)م، ج2، المصدر نفسه، ص 256.

[4] المصدر نفسه، ص 257.

وتم انتخاب الشيخ عبدالحميد ابن باديس غيابيا رئيس للجمعية بإجماع صوت الأعضاء[1]، وقبل أن تنفض الجلسة الصباحية على الساعة الحادية عشر كانت الجمعية العمومية قد أقرت قانونها الأساسي[2].

وفي المساء أعيد الإجتماع العمومي لانتخاب الهيئة الإدارية بطريقة الإقتراح، فألقي عليها اقتراح باختيار جماعة معينة، ووقع الإجماع على إختيارها، وانقضت الجلسة على الساعة الخامسة مساء ذلك اليوم[3].

وتوالت الاجتماعات التأسيسة، من نتائجها اختيار المجلس الإداري الأول، وهو كالتالي:

- الأستاذ عبد الحميد ابن باديس رئيسا
- محمد البشير الإبراهيمي نائبه
- محمد الأمين العمودي كاتب
- الطيب العقبي معاونه
- مبارك الميلي أمين المال
- إبراهيم بيوض معاونه
- المولود الحافظي مستشار[4]
- مولاي ابن الشريف مستشار
- الطيب المهاجي مستشار
- السعيد البحري مستشار
- حسن الطرابلسي مستشار
- عبد القادر القاسمي مستشار
- محمد الفضيل الورتلاني مستشار

[1] رابح تركي عمامرة ، الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط 5، المؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر، 2008م، ص 91.

[2] مازن صالح حامد مطبقاني، مرجع سابق ، ص 66.

[3] سومية بوسعيد، القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (البصائر نموذجا)، رسالة دكتوراه التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، 2015م، ص 85.

[4] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى (1920- 1936)م، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 190.

وفي السادس من شهر ماي 1931م جرى أول اجتماع للهيئة الإدارية بنادي الترقي برئاسة الشيخ البشير الإبراهيمي، حيث تم في هذه الجلسة إعادة النظر في القانون الأساسي واقراره وترجمته إلى اللغة الفرنسية من أجل الحصول على الإعتماد والرخصة[1].

وبعد انتخاب المجلس الإداري ظهرت مشكلة الدوام في مركز الجمعية بالعاصمة، لذلك تقرر تعيين لجنة عمل دائمة من سكان العاصمة، وتكون على إتصال دائم برئيس الجمعية في قسنطينة ولذلك عين على هذه الصورة:

- السيد عمر إسماعيل رئيس - السيد عمر زمرلي عضوا
- محمد المهدي كاتب - الحاج عمر العتق عضوا
- أيت أحمد عبد العزيز أمين المال[2]

وهكذا نشأت هذه المؤسسة المباركة سنة 1931م بعدما كانت في البداية فكرة صغيرة، أصبحت بفضل الله حركة عظيمة، وقد عبر عنها عمار بوحوش في كتابه «تاريخ الجزائر السياسي» على هذه الحركة إنها سياسية، وذلك ليس لأنها تحمل طابع سياسي، أو من أجل طمع زعمائها في المناصب السياسية، بل لأنها مست الجانب السياسي للشعب الجزائري.

[1] محمد بن ساعو، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية (1934- 1962)م، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016م، ص 22.

[2] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، مرجع سابق ، ص 194.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الجمعية.

- **أهداف الجمعية:**

لقد اختلفت نظرة الكتاب إلى أهداف الجمعية باختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم، فبعضهم قصرها على التعليم العربي ومحاربة الخرافات وتصفية الإسلام مما علق به من شوائب خلال القرون المتأخرة، وبعضهم قرنها بالنشاط السياسي ومعاداة الإستعمار، وبفكرة تكوين الدولة الجزائرية، بينما آخرون نظروا إلى العلماء على أنهم مجموعة من أنصاف المثقفين وردوا إلى الجزائر من الخارج يحملون معهم مذاهب هدامة.

ولقد لخص أحد أعضاء الجمعية سنة 1935م أهدافها فيما يلي: « إحياء الإسلام بإحياء القرآن والسنة، وإحياء اللغة العربية وأدابها، وإحياء التاريخ الإسلامي وآثار قادته.....»[1]

وقد حدد القانون الأساسي أهدافها في محاربة الآفات الإجتماعية، فقد نص الفصل الرابع من القسم الثاني[2]، على أن هذه الجمعية تهدف إلى محاربة كل البلايا الاجتماعية مثل الكحول والقمار[3].

أما الإمام عبد الحميد ابن باديس فقد تحدث عنها في مواقف متعددة ومنها خطابه في اليوم الثالث من الاجتماع التأسيسي للجمعية حيث ذكر أن: «.... إن غاية الجمعية هي إصلاح الفاسد وتقويم المعوج وإرشاد الضال، وإصلاح شؤون أهل العلم..»، وقال أيضا إن غايتها: «... هي محاربة الخرافات والشعوذة التي عمت البلاد نتيجة أعمال الطرقيين....»[4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945) م، ج3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992 م، ص 86.

[2] ينظر الملحق رقم 1، ص 63.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945) م، ج 3، المرجع السابق، ص 86.

[4] أسعد لهلالي، مرجع سابق ذكره، ص 32.

في حين يذكر الشيخ البشير الإبراهيمي أن الجمعية هي جمعية علمية دينية تهذيبية، فهي بالصفة الأولى تدعو إلى العلم، وبالصفة الثانية تعلم الدين واللغة العربية، وبمقتضى الصفة الثالثة تدعو إلى مكارم الأخلاق.

أما فرحات عباس فقد ذكر أن: «... برنامج الجمعية يتلخص في الرجوع إلى العربية والإسلام ومحاربة أصحاب الزوايا، وتكوين إطارات اجتماعية مثقفة ثقافة عربية[1].

في حين وحسب وجهة نظر فرنسية فإن مهمة الجمعية تكمن في هدفين أساسين هما:

- هدف قريب المدى: يتمثل في تصفية الإسلام مما علق به من شوائب ومحاربة جمود الزوايا، وإحياء اللغة العربية، وهذا بنشر المدارس والمساجد....
- هدف بعيد المدى: يتمثل في محاولة استرجاع الجزائر وتكوين دولة عربية إسلامية[2].

فقد أعلن ابن باديس سنة 1936 م، وهو مزال عضوا في المؤتمر الإسلامي أن الهدف من وجود الجمعية هو ضمان الشخصية الجزائرية وفي هذا الصدد يقول: «.. لابد من الجمع بين السياسة والعلم، ولا ينهض العلم والدين حق النهوض إلا إذا نهضت السياسة بجد....»، وهو تأكيد على أن العلماء كانو يدركون أن تقدم الجزائر في مختلف الميادين ككل لا يمكن أن يفصل عن السياسة[3].

وبهذا يمكن تلخيص أهداف الجمعية فيما يلي:

- العمل عن طريق خفي تحت ستار تعليم الدين والوعظ والإرشاد على القضاء على سياسة الفرنسة والتنصير والتجنيس والإدماج التي يسير عليها الإحتلال.

[1] أسعد لهلالي، مرجع سابق، ص 33.

[2] المرجع نفسه، ص 34.

[3] نفسه، ص 35.

- المحافظة على الشـــخصـــية الجزائرية بكل مقوماتها الثقافية والحضـــارية والدينية والتاريخية ومقاومة سياسة الإحتلال[1].
- تطهير الإسلام مما علق به من شوائب من البدع والخرافات.
- مقاومة الأمية وتربية وتعليم الناشئة وإنشاء المدارس العربية الحرة التي فاق مجموعها حسب الشـــيخ الإبراهيمي 140 مدرســـة عام 1952م، احتضـــنت نحو 50000 تلميذ من البنين والبنات، وبلغ مجموع معليميها 400 معلم.
- الإهتمام بالنصـــف المهمل من المجتمع، وهن الإناث من خلال التوعية المســـجدية والتعليم الذي شمل عام 1952م نحو 13000 بنت في مدارس الجمعية[2].
- إقامة جسور تعاون بين الجزائر وبقية الدول العربية والإسلامية.
- الدعوة إلى توحيد العمل المشترك مع أبناء تونس والمغرب.
- تحديد مبدأ فصل الدين عن الدولة[3].

مبادئ الجمعية:

أن جمعية العلماء المســـلمين الجزائريين جمعية إســـلامية جزائرية في مدارها علمية في مبدئها وغايتها، كان مبدأها واضـــح كما لخصـــه الإمام عبد الحميد ابن باديس في: العروبة_ الإسـلام_ العلم_ الفضـيلة. حيث قال: «أركان نهضـتها وأركان الجمعية التي هي مبحث حياتنا ورمز نهضتنا»[4].

[1] سماح بوبقبرة، مروة جلايلية، جمعية العلماء المسلمين ودورها التعليمي (1931- 1954)م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تاريخ عام، قالمة، 2017م، ص 34.

[2] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 371.

[3] سماح بوبقيرة، مروة جلالية، مرجع سابق، ص 33.

[4] رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، المرجع سابق، ص 202.

وكما قال البشير الإبراهيمي: «..... يا حضرة الإستعمار إن جمعية العلماء تعمل للإسلام بإصـــلاح عقائده وتفهيم حقائقه وإحياء آدابه وتاريخه، وتطلبك بتســـليم مســـاجده وأوقافها إلى أهلها....»[1].

كما لخص عبد الحميد ابن باديس مبادئها وأهدافها سـنة 1935م فيما يلي:« القرآن الكريم إمامنا والسـنة سـبيلنا والسـلف الصـالح قدوتنا وخدمة الإسـلام والمسـلمين وإيصـال الخير لجميع الناس غايتنا....»[2].

وبهذا فإن مبادئ الجمعية قائمة على العروبة والإسلام وهي كالتالي:

1- الإســلام هو دين الله الذي وضــعه لهداية عباده، وأرســل به جميع رســله وكمله على يد نبيه محمد صلى الله عليه وسلم الذي لا نبي بعده.

2- الإسلام هو دين البشرية لا تستعد إلا به[3].

3- القرآن الكريم هو كتاب الإسلام.

4- السنة القولية والفعلية تفسير وبيان القرآن.

5- سلوك السلف الصالح (الصحابة والتابعين واتباع التابعين) تطبيق صحيح لهدي الإسلام.

6- فهوم أئمة السلف الصالح أصدق الفهوم لحقائق الإسلام، ونصوص الكتاب والسنة.

7- البدعة: كل ما أحدث على أنه عبادة وقربة. ولم يثبت عن النبي صـــلى الله عليه وســـلم فعله، وكل بدعة ضلالة.

[1] سماح بوبقيرة، مروة جلايلية، مرجع سابق، ص 32.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)م، ج3، المرجع السابق، ص 86.

[3] عبد الرحمان شيبان، من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائرية، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 16.

8- المصلحة: كل ما اقتضته حاجة الناس في أمر دنياهم ونظام معيشتهم وضبط شؤونهم، وتقدم عمرانهم، مما تقره أصول الشريعة[1].

9- أفضل الخلق هو محمد صلى الله عليه وسلم.

10- أفضل أمته بعده هم السلف الصالح لكمال إتباعهم له.

11- أفضل المؤمنين هم الذين آمنوا وكانو يتقون، وهم الأولياء والصالحون، فحفظ كل مؤمن من ولاية الله على قدر حفظ من تقوى الله.

12- التوحيد أساس الدين فكل شرك (في الاعتقاد) وفي القول أو في الفعل فهو باطل على صاحبه.

13- العمل الصالح المبني على التوحيد به وحده النجاة والسعادة عند الله فلا الحسب ولا النسب ولا الحظ بالذي يغني عن الظالم شيئا.

14- إعتقاد تصرف أحد من الخلق مع الله في شيء ما، شرك وضلال ومنه اعتقاد الغوث والديوان[2].

15- بناء القباب على القبور ووقد السرج عليها والذبح عندها لأجلها والإستغاثة بأهلها ضلال من أعمال الجاهلية.

16- الأوضاع الطرقية بدعة لم يعرفها السلف الصالح، ومنابها كله على العلو في الشيخ والتحيز لاتباع الشيخ،وخدمة دار الشيخ وأولاد الشيخ.

17- تدعو إلى ما دعا إليه الإسلام وما بناه من الأحكام بالكتاب والسنة وهدي السلف الصالح من الأئمة مع الرحمة والإحسان دون عداوة أو عدوان.

18- الجاهلون والمغرورون أحق الناس بالرحمة.

---

[1] عبد الرحمان شيبان، مرجع سابق ، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 18.

19- المعاندون المستغلون أحق الناس بكل مشروع من الشدة والقسوة.

20- عند المصـلحة العامة، يجب تناس كل خلاف يفرق الكلمة ويصـدع الوحدة ويوجد للشـر الثغرة، ويتحتم التآزر والتكاتف حتى تنفرج الأزمة[1].

[1] عبد الرحمان شيبان، مرجع سابق، ص 19.

المطلب الثالث: نشاطات وأعمال الجمعية:

إن تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كان بداية لمرحلة جديدة تميزت بنهضة وطنية على جميع الأصعدة، ومرده إلى تلك الجهود التي قدمتها الجمعية مبينة صحة مبادئها وأهدافها التي وضحتها في القانون الأساسي، إذ عملت على تحقيقها من خلال نشاطاتها مركزة على:

أولا الصحافة:

اعتمدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في حركتها الإصلاحية على الصحافة التي اتخذتها كمنبر تعلن من خلالها عن مبادئها وآرائها للرأي العام فأصدرت عدة صحف أهمها :

- **السنة النبوية:**

تعتبر السنه النبوية[1] أول صحيفة تصدرها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، لتكون اللسان العربي الرسمي الناطق عنها، صدر عددها الأول في 01 مارس 1933م بقسنطينة[2]، كانت تطبع في المطبعة الإسلامية الجزائرية، وتصدر كل يوم إثنين، حملت شعارين: الأول آية قرآنية لقوله تعالى: ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ إِسْوةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَومَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللهَ كَثِيرًا** ﴿21﴾ ﴾[3]، والثاني حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من رغب عن سنتي فليس مني»، كان الهدف من إصدار هذه الجريدة هو الوقوف أمام النشاط المعادي للعلماء[4].

[1] ينظر للملحق رقم 02، ص 70.

[2] جمال مالكي، مرجع سابق ذكره، ص 29.

[3] القرآن الكريم، سورة الأحزاب الآية [21].

[4] جمال مالكي، مرجع سابق ذكره، ص 29.

جريدة الشريعة:

صـــدر أول عدد منها يوم الإثنين 17 جويلية 1933م، وهو اليوم الذي بقيت تصـــدر فيه تيمنا باليوم الذي ولد فيه الرسـول صـلى الله عليه وسـلم، تحمل شـعارا هو الآية القرآنية: ﴿ **ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ**﴿١٨﴾ ﴾[1]، وقد اعتبرت جريدة الشريعة[2] استمرار لجريدة السنة التى تم توقيفها قبلها بسبعة عشر يوما.

وبالرغم ما قيل عن عددها الأول أنها تحمل أفكارا تتقارب مع الإســـتعمار والذي قد يكون الهدف من هذا الموقف مناورة سياسية، يهدف كاتبها من ورائها إلى ضرب المتربصين بالجمعية مما يدل على الإصرار على المضي في الطريق الذي اختارته هذه الحركة، غير عابئة بالعراقيل أو يائسة من المؤامرات التي تحاك ضدها أكان مصدرها من المعمرين أو من أعداء الجمعية من المحافظين[3].

الصراط السوي:

بعد تعطيل الصـــحيفتين الأوليتين بادرت جمعية العلماء بدون يأس إلى إصـــدار صـــحيفة أخري أسمتها "الصراط"[4]، ظهر العدد الآول منها في 11 من شهر سبتمبر 1933م.

[1] القرآن الكريم، سورة الجاثية، الآية [18].

[2] ينظر الملحق رقم 3، ص 71.

[3] جمال مالكي، مرجع سابق، ص 33.

[4] ينظر الملحق رقم 4، ص 72

لايمكن أن تعتبر الصراط السوي إلا إمتدادا طبيعيا لأختيها السابقتين في كل شيء، إدارة وتحريرا وامتيازا، ومصدر طبع ومكان صدور[1]، حملت شعار الآية الكريمة: ﴿ **ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الذِينَ لَا يَعْلَمُونَ** ﴿135﴾ ﴾[2].

جريدة البصائر:

تعتبر البصـــائر[3] صـــرحا إعلاميا كبيرا، وذلك للمكانة التي تحتلها في تاريخ الإعلام الجزائري، فهي أم الجرائد وعميدتها، فمنذ أن أسسها الشيخ عبد الحميد ابن باديس وهي تؤدي رسالتها في الإصلاح والبناء الحضاري[4].

حيث صدر عددها الأول في 27 ديسمبر 1935م وقد اسندت إدارتها ورئاسة تحريرها إلى الشيخ العقبي، متحذة شعارها هذه الآية الكريمة: ﴿ **قَدْ جَائَكُمْ بَصَائِرٌ مِنْ رَبِكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ** ﴿104﴾ ﴾[5].

وكانت تصدر بالعاصمة حيث كانت طباعتها بالمطبعة العربية التي يمتلكها الشيخ أبو اليقظان أحد أعضاء الجمعية في ذلك الحين.

عمدت هذه الجريدة إلى خطة ذكية مزدوجة، ظاهرها مسالمة للحكومة الفرنسية، وباطنها عداوة متحكمة وشديدة للموظفين الرسميين ورجال الطرق والأحزاب المعادية لجمعية العلماء[6].

---

[1] جمال مالكي، المرجع السابق، ص 35.

[2] القرآن الكريم، سورة طه، الآية [135].

[3] ينظر الملحق رقم 5، ص 73.

[4] جمال مالكي، مرجع سابق، ص 36.

[5] القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية [104].

[6] محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية (1847– 1939)م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (د م ن)، 1980م، ص 214.

فحرص الجمعية غلى تحقيق أهدافها جعلها تتخذ من البصـــائر منبرا لنشـــر دعاياتها، من توعية الشباب وتثقيفها عن طريق الوعظ والإرشاد التي كانت تقوم به مباشرة من منابر المساجد في سبيل نشر دعوتها[1].

وبقيام الحرب العالمية الثانية رأت إدارة الجمعية أنه من المستحسن للبصائر أن تتوقف من تلقاء نفسها، خير من أن تحمل على التظاهر بمظهر لا يليق بسمعتها، وهو ما اختصره الشيخ الإبراهيمي بقوله « التعطيل خير من نشـر الأباطيل»، لتكون قد أصـدرت في سـلسـلتها الأولى مائة وثامنون عددا، وكان تاريخ عددها الأخير 25-08-1939م[2].

عادت البصـــائر إلى الظهور بعد التوقف بســـبب الحرب العالمية الثانية، وصـــدر عددها الأول من سـلسـلتها الثانية في 15-11-1947م، ولقد اشـتهرت لدى المثقفين الجزائريين وغير الجزائريين بمستواها الرفيع أسلوبا[3]، فأسلوب البصائر كان أرقى ما يكون عربية وأجمل ما يكون كتابة، سـواءا في عهدها الأول تحت أشـراف الطيب العقبي، أو في عهدها الثاني تحت إشـراف الشيخ مبارك الميلي[4].

ثانيا المدارس:

كان المظهر الرئيســـي لنشـــاط الجمعية على المســـتوى التربوي والتعليمي هو تأســـيس المدارس العربية التي لم تكن تحت سيطرة الفرنسيين، حيث كان العلماء أكثر تمسكا بإنشاء هذه المدارس، وقد كان نشـاط الجمعية واسـع النطاق في بناء المدارس، حيث شـملت مدارسـها كافة المناطق الجزائرية[5].

---

[1] سومية بوسعيد، المرجع السابق، ص 146.

[2] محمد ناصر، المرجع السابق، ص 221.

[3] المرجع نفسه، ص268.

[4] سومية بوسعيد، المرجع السابق، ص 145.

[5] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص 422.

كانت مدارس الجمعية في أغلبها إبتدائية لتعليم الأطفال نهارا والشـــباب والكهول ليلا، تستغرق الدراسة فيها ستة سنوات، تتكون من ثلاثة أقسام: قسم التحضيري والإبتدائي والمتوسط كل قسم مدته سنتان.

أما المناهج الدراســـية المتبعة في مدارســـها فكانت تحتوي على ثلاث أســـس: التربية الإسلامية، الثقافة العربية ومبادئ أولية للمعارف العلمية[1].

عرفت مدارس الجمعية تطورا ملحوظا وتزايد عددها، فحســـب إحصـــائيات عامل عمالة قســـنطينة ســـنة 1938م، فإن مدارس الجمعية قد بلغ عددها في عمالة قســـنطينة وحدها 85 مدرسة تضم حوالي 4047 تلميذا، أما في عمالة الجزائر بلغ عدد المدارس سنة 1938م حوالي 68 مدرسـة[2]، وهذا يبين أن نشـاط العلماء في هذا المجال كان مكثفا، ومن أهم مدارس الجمعية نذكر:

- **مدرسة دار الحديث بتلمسان:** والتي افتتحت في صيف 1937م، حيث أشرف الإمام البشير الإبراهيمي على تأسيسـها ووضـع تصـميمها واشـتملت على عدة أقسـام، كل قسـم مخصـص بعمل معين كالصلاة والمحاضرات والتعليم[3].
- **مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة:** والتي أسسها عبد الحميد ابن باديس قبل تأسيس الجمعية ضمت حوالي 400 تلميذ وتلميذة سنة 1934م[4].
- **مدرسـة التعليم والتربية ببسـكرة:** والتي تأسـست في شـهر رمضـان 1939م بإشـراف رجال الجمعية، وكانت تابعة للجمعية الخيرية ببسكرة.

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931– 1945م)، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981م، ص 99.

[2] المرجع نفسه، ص 139.

[3] أسعد لهلالي، مرجع سابق، ص 39.

[4] مازن صالح مطبقاني، مرجع سابق، ص 59.

تميزت مدارس الجمعية بطرازها الهندســـي المعماري الفاخر، حيث جمعت بين الأصـــالة والمعاصــرة في نوعية البناء، ومن خلال هذا التعدد والتنوع تدرك الدور الكبير للجمعية حيث أن اهتماماتها التربوية كانت واسعة النطاق رغم إمكانياتها المتواضعة[1].

ثالثا المساجد:

رغم اهتمام الجمعية الكبير بالمدارس إلا أنها لم تهمل المساجد التي كان لها دور كبير في بلورة فكرة الإصلاح التي تبنتها الجمعية.

ولأهمية المســاجد في حياة الإنســان تجد العلماء اتخذوه وسـيلة لتربية الناشـئة تربية دينية وترسيخ تعاليم الدين الصحيح لدى عامة الناس[2].

عملت الجمعية منذ أول عهدها على تقديم دروس الوعظ والإرشاد والتوجيه الإسلامي العام للكبار والصغار.

ولعل أهم المساجد التي لعبت دورا كبيرا في التعليم المسجدي هو مسجد الجامع الأخضر بقسنطينة، والذي يعتبر اللبنة الأولى للتعليم المسجدي الإصلاحي في الجزائر، اشتملت دروسه على تفســير القرآن الكريم وتجويده، الحديث والفقه، بلغ عدد طلبته ســنة 1933م حوالي 100 طالب[3].

بالإضــافة إلى الجامع الأخضــر، نذكر المســجد الكبير وســيدي قموش وســيدي بومعزة وسيدي فتح الله.

---

[1] أسعد لهلالي، مرجع سابق، ص 40.

[2] المرجع نفسه، ص 41.

[3] فدوى عباس، حسينة حلال، التعليم في اهتمامات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931– 1954)م، مذكرة ماستر، تخصص حديث ومعاصر، خميس مليانة، 2018م، ص 51.

رابعا النوادي:

بما أن الجمعية هي مؤســـســـة شـــعبية تعمل لتهذيب المجتمع في دائرة الدين والقانون بالوسائل المشروعة وأن تأسيس النوادي ضرورة لابد منها، لأن طبقات المجتمع ثلاث: صغار تضمهم المدارس، كبار تجمعهم المساجد وشبان تتخطفهم الأزقة وأماكن الخمور والفجور، ومن باب رعاية هؤلاء الشباب أنشأت الجمعية النوادي التي تعتبر وسطا بين المدرسة والمسجد[1].

كان الهدف من إنشـــاء النوادي نشـــر التعليم العام والمهني وإقامة المحاضـــرات العلمية والأدبية، وإنشاء الجمعيات الخيرية وكذا محاربة الآفات الاجتماعية.

ومن بين النوادي التي تولت هذه المهمة نادي الترقي الذي تأسس سنة 1927م وكان مقرا لجمعية، نادي السعادة، نادي صالح باي، الجمعية التوفيقية[2].

[1] أسعد لهلالي، مرجع سابق، ص 41.

[2] ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص 423.

المبحث الثالث: مواقف الإدارة الفرنسية من نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

المطلب الأول: موقف الإدارة الفرنسية من النشاط الصحفي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

المطلب الثاني: موقف الإدارة الفرنسية من التعليم العربي الحر.

المطلب الثالث: موقف الإدارة الفرنسية من النوادي الحرة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

المطلب الأول: موقف الإدارة الفرنسية من النشاط الصحفي لجمعية العلماء المسلمين.

لقد اهتمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بمجالات عديدة، اهتمت من خلالها بواقع الشعب الجزائري بواسطة صحافتها، فكانت هذه الأخيرة بداية لتجسيد فكرة الصحافة الوطنية العربية، إلا أنها لم تسلم من بطش الإدارة الإستعمارية الفرنسية وما اتخذته في حقها من إجراءات تعسفية، فعملت على حلها ومصادرتها وتوقيفها، ومن بين جرائد الجمعية التي تم حلها نذكر:

أ-حل جريدة السنة النبوية:

إن التوجه الإصلاحي الوطني لجريدة السنة النبوية، دفع بالسلطات الإستعمارية الفرنسية إلى شن حملة شعواء ضدها، الأمر الذي جعل هذه الجريدة تعيش ظروف صعبة للغاية[1].

ففي 22 جوان 1933م يوم انعقاد المجلس الإداري لجمعية العلماء بالعاصمة، تسلمت الجمعية قرار من الوزارة الداخلية للجزائر ينص على حجر جريدة "السنة". و قد أدى هذا القرار إلى استغراب وتعجب أعضاءالجمعية واستيائهم[2]، لقول الشيخ عبد الحميد ابن باديس: «.... روعت الأمة بنبأ تعطيل جريدة السنة بقرار من وزارة الداخلية، وتقاطرت على الإدارة رسائل الإستياء والتعجب، ولم يكن تعجب الناس من تعطيل جريدة دينية بعيدة كل البعد عن السياسة دون استيائهم من عرقلة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن عملها الديني التهذيبي الذي ذاقت الأمة حلاوته وشاهدت جميل أثره ....»[3].

---

[1] محمد رابح، **صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية**، "مجلة القرطاس"، ع6، 2017م، الجزائر، ص 71

[2] سومية بوسعيد، مرجع سابق ذكره، ص 132.

[3] عبد الحميد ابن باديس، **تعطيل السنة واصدار الشريعة**، "جريدة الشريعة" ، س 1، ع1، 17جويلية 1933م، الجزائر، ص1.

جاء طلب وزير الداخلية لتعطيل جريدة السنة النبوية بتاريخ 17 جويلية 1933م، حيث أرجعها لأسباب أمنية ذكر من بينها قيام جريدة السنة ابتداءا من تاريخ 4 أفريل 1933م بحملة ضد الحضارة الغربية، وضد العمل الحضاري الذي تقوم به فرنسا بالجزائر، بالإضافة إلى دعوتها إلى توحيد البلدان العربية ضد الوجود الفرنسي[1].

ليرفع المجلس الإداري للجمعية تلغراف احتجاج على تعطيلها، عبرت الجمعية من خلاله على استيائها البالغ من تعطيل الجريدة، والذي يعد تعطيل مادي وأدبي جسيم للجمعية، وما يزيد في الأمر حيرة هو جهل أسباب التعطيل لعدم ذكرها في القرار[2].

وفي السياق ذاته أرسلت الجمعية الدينية "ببونة" برقية احتجاج إلى كل من رئيس الوزراء "دلادي" ووزير الداخلية "شوطان" بباريس والتي جاء في مضمونها على لسان رئيسها "حامدي خوجة" أن هذا التعطيل موجه ضد الديانة الإسلامية وعلى الإدارة الفرنسية أن تعامل جميع الأديان على حد سواء.[3]

ب- حل جريدة الشريعة:

بالنسبة لتعطيل جريدة الشريعة أصدر وزير الداخلية قرارا بحلها في 09 أوت 1933م، وما فاجئ أعضاء الجمعية هو أن تاريخ صدور القرار جاء بعد صدور العدد الأول من الجريدة، وتبينت الجمعية أن طلب الحل كان قبل أن يتوجه الوالي العام "م. كارد" بنفسه لمعرفة الحقائق ودخائل الشؤون الجزائرية بعد قدومه من فرنسا[4].

---

[1] سومية بوسعيد، مرجع سابق ذكرخ، ص 132.

[2] عبد الحميد ابن باديس، **تلغراف الإحتجاج جريدة الشريعة**، "جريدة الشريعة"، س1، ع1، 12 جويلية 1933م، الجزائر، ص 02.

[3] حامدي الخوجة، **احتجاج الأمة على تعطيل السنة**، "جريدة الشريعة"، س1، ع1، 17 جويلية 1933، الجزائر، ص 05.

[4] سومية بوسعيد، المرجع السابق، ص 134.

فمن المفارقات ما صرح به الولي العام إلى النائب الحر السيد "حمودو شكيكن" والذي نقلته جمعية العلماء على الصفحة الأولى من جريدة "الصراط" حيث ورد في مجمله أن الولي العام لم يكن يوما ضد جمعية العلماء المسلمين ولم يقاومها بأي نوع من المقاومة[1].

لتتفاجئ بعدها الجمعية بقرار التعطيل، وهو ما عبرت عنه في إحدى المقالات المعنونة « هذه التصريحات وتعطيل الشريعة، كيف تجمع بينهما؟»، وورد فيه: "بعدما فرغنا من طبع هذه التصريحات فوجئنا من إدارة الشرطة بالإعلام بقرار وزير الداخلية المؤرخ بأوت القاضي بتعطيل الشريعة، فأنساها هذا التناقض الذي يبين ما حررناه وما فوجئنا به عن الأسف لتعطيل الجريدة الذي تعودنا أن نصاب بمثله، ورأت في تعطيلها أمر يفقد الثقة، خاصة وأن الجمعية في حاجة ماسة إلى الوسيلة الإعلامية لنشر غايتها[2].

فاعتبرت الجمعية أن تكرار تعطيل جريدتيها ليس مما يهدئ الخواطر ولا مما يوطد الثقة ولا مما تتحمله النفوس، خصوصا وأن الجمعية كانت تسير في خطة ترضي الجميع تسعى في غايتها إلى نشر العلم والخير وخدمة الصالح العام دون أن تتدخل في الشؤون السياسية، وقد كتبت في احدى صفحات جرائدها شعارا عنوانه: "لسنا أعداء لفرنسا ولا نحن نعمل ضد مصلحتها، بل نعينها على تمدين الشعب وتهذيب الأمة ونساعدها"، لتتجنب أية عراقيل قد تتعرض إليها. لكن دون جدوى من تعنت الأعداء وإصرارهم على محاربة الجمعية واقتلاعها من جذورها[3].

[1] جمال مالكي، مرجع سابق ذكره، ص 34.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

[3] سومية بوسعيد، المرجع السابق، ص 134.

ج- حل جريدة الصراط السوي:

رغم ما أبداه الوالي العام من تصريحات بشأن موقفه من الجمعية والذي نشر في العدد الأول من جريدة الصراط نقلا عن جريدة الشهاب، ردا على الجوابات التي كان يبعث بها أعضاء الجمعية لتتوسط لديه معلنة ولائها لفرنسا، أكد الشيخ ابن باديس قائلا: «.... أما من العلماء فسمو الوالي يؤكد أنه ليس ضدها ولا يقاومها بأي نوع من المقاومة...»، لكن هذه المناورة من الوالي العام حاول من خلالها التملص من مسؤولية العراقيل التي تطال الجمعية وجرائدها بدليل إيقاف الجريدة الثالثة للجمعية "الصراط" على التوالي في 08 يناير 1934م، بعد صدور 17 عددا منها بموجب قرار وزارة الداخلية المؤرخ في 1933/12/23م[1].

فكانت الضربة الإستعمارية هذه المرة أشد قسوة من سابقاتها تدل على نوايا السلطة الحاكمة وما تحمله من حقد ضد الجمعية ورجالها[2]، فقد جاء قرار 23 ديسمبر 1933م بصفة استثنائية تضع الجمعية بموجبها من إصدار أي صحيفة أخرى وبأي صفة كانت، وقد ورد فيه: " إن هذ الإجراء سيتخذ ضد كل الصحف الحاملة لهذه النزعة الوطنية أينما وجدت في التراب الجزائري، مهما يكن صاحب إمتيازها ومهما تكن المطبعة التي تسحب فيها". وهكذا توقفت جريدة الصراط عن الصدور هي الأخرى بعد أن دامت قرابة 4 أشهر من 07 جويلية 1933م إلى 08 جانفي 1934م[3].

لم تتوقف الإدارة الإستعمارية عن الإجراءات التعسفية التي اتخذتها في حق صحافة الجمعية عند حدود مصادرتها وتوقيفها، بل مست حق صاحب الجريدة نفسه، سواءا عن طريق إلزامه بدفع غرامة أو سجنه أو تهديده أو ملاحقته واستنطاقه في محاضر الشرطة الفرنسية،

[1] سومية بوسعيد، المرجع السابق، ص 136.

[2] جمال مالكي، مرجع سابق، ص 36.

[3] محمد رابح، مرجع سابق، ص 76.

والواضح أن تلك الظروف والمعاملة القاسية التي عاشتها الصحافة العربية وملاحقة أصحابها، كان دافعا قويا ومباشرا في عزوفها عن الخوض في أحاديث السياسة، وفي هذا الصدد يبرر بعض رواد الصحافة في صحفهم إبتعادهم عن القضايا السياسية لتجنبهم مطاردة الإستعمار والتستر من أجل إستمرار جرائدهم، وفي هذا الإطار لجأ "ابن باديس " إلى هذا الأسلوب عشية إندلاع الحرب العالمية الثانية، ليجنب الجمعية من المطاردة والمصادرة لنشاطهم الإصلاحي.

فقد نشر الطيب العقبي مقالا في جريدة "الشهاب" يوصي الشباب الإصلاحي بأن يبتعد عن الخوض في غمار السياسة لتفادي بطش الإدارة الإستعمارية، وبفعل هذه الضغوطات الفرنسية المشددة إبتعد ابن باديس في السنوات ما بين 1925– 1927م عن الكتابة في السياسة وعبر عن ذلك بقوله: «.... لندع هذه الإتجاهات التي سار عليها أصحاب الصحف عبارة عن تسترات وخوف من رد الفعل الفرنسي ....»[1].

فبعد أن أوقفت الإدارة الإستعمارية صحف الجمعية، قامت بحملة ضد أساتذتها ومصادرة جرائدهم، فأدخلتهم السجون ، واعتبرت كل الصحافة العربية الصادرة في الجزائر صحافة أجنبية عنها ليس لها أي حرية مثلما لها في فرنسا، بالإضافة إلى ذلك قام عملاء الإدارة الفرنسية بتشويه سمعة الجمعية عن طريق الدعاية، كما سلطت عليها من الطرقيين وعملائها.

وعندما قام الطبيب العقبي بإعادة نشر جريدة موقفة، أصدرت السلطات الإستعمارية في حقه عقوبة تمثلت في دفع غرامة مالية قدرت بحوالي 500 فرنك فرنسي، وتم إخضاعه للمراقبة الخاصة لمدة ستة أشهر.

وهذا حال كل الجرائد الإصلاحية وأصحابها بحيث لقيت العوائق والضغوطات من طرف السلطة الإستعمارية من خلال محاولة التصدي لها بكل الطرق والوسائل[2].

[1] محمد رابح، مرجع سابق، ص 77.

[2] المرجع نفسه، ص 78.

المطلب الثاني: موقف الإدارة الفرنسية من التعليم العربي الحر.

لقد كانت فرنسا قبل تكوين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تستهين برجال الدين الإسلامي في الجزائر، بوجه عام وتعتبرهم أناسا غير ناضجين سياسيا، ولذلك لم تعترض في البداية على تكوين الجمعية، كما لم تمانع في منحها رخصة العمل عندما تقدمت لطلبها، ووافقت على ذلك بكل سهولة ويسر نسبيا[1].

غير أن الأمر تغير بعد حوالي سنتين فقط من تكوين الجمعية (1933م)، حيث غيرت الإدارة الفرنسية رأيها في جمعية العلماء ورجالها، والأهداف التي تعمل على تحقيقها حاضرا ومستقبلا في الجزائر[2].

لذلك اتخذت إدارة الإحتلال عدة إجراءات ضد أنشطة الجمعية التعليمية منها:

1- منع رجال الجمعية من التدريس والوعظ والإرشاد في المساجد:

لقد أصدر السيد "بريفي" والي الجزائر العاصمة وعمالتها في 16 فبراير 1933م منشورا عاما وزع في كامل أنحاء العمالة هاجم فيه العلماء المصلحين من أعضاء جمعية العلماء واعتبرهم أناسا مشوشين يعملون لجهات أجنبية هي الجامعة العربية، والجامعة الإسلامية اللتان كانت الدعوة إلى قيامهما منتشرة في الصحف.

أردف هذا المنشور بقرار مؤرخ في 18 فبراير 1933م يمنع فيه رجال الجمعية من التدريس بالمساجد وإقامة حلقات الوعظ والإرشاد للمسلمين الجزائريين في المساجد الجزائرية[3].

---

[1] تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956م) ورؤسائها الثلاثة، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2004م، ص 78.

[2] المرجع نفسه، ص 78.

[3] نفسه، ص 80.

كما قام الكاتب العام لعمالة الجزائر الفرنسي بدوره بحل الجمعية الدينية الإسلامية في عاصمة الجزائر بتاريخ 27 فبراير 1933م، وكوَّن بدلها جمعية دينية إسلامية اختار أعضائها من بعض أعوان الإدارة وتولى هو رئاستها واصبح إسم الجمعية الجديد "الجمعية الدينية الإسلامية" برئاسة مسيو "مشال".

وقد كان قرار منع العلماء من أعضاء الجمعية من التدريس والوعظ والإرشاد في المساجد وكذا قرار الكاتب العام بحل الجمعية الدينية في العاصمة مهزلة المهازل في إزدراء الدين الإسلامي وعلمائه ومساجده ومقدساته وأتباعه في القطر الجزائري[1].

وقد كتب أحد محرري جريدة "الصراط النبوي" معلقا على هذه الحرب التي فتحتها إدارة الإحتلال ضد رجال الجمعية فقال: «.... حقيقة إني أشم منها رائحة أسلوب حررت به كل الرسائل وكل الأوامر وكل المناشير التي اتفجر بها بركان الإنتقام والغضب، على جمعية العلماء وقادة الحركة الإصلاحية بين شهر نوفمبر1932م وشهر مارس 1933م...»[2].

كما شكا الشيخ عبد الحميد ابن باديس في التقرير السنوي الذي قدمه إلى مؤتمر جمعية العلماء المنعقد بنادي الترقي في 15 سبتمبر 1933م من الحرب التي فتحتها إدارة الإحتلال على الجمعية ورجالها، حيث سجل بمرارة الإضطهاد الذي أصبحت الجمعية تتعرض له من طرف إدارة الإحتلال فقال: «.... فالمساجد ما تزال موصدة الأبواب في وجوه الوعاظ والمرشدين والمكاتب العربية (المدارس العربية) مازلت تلقى العراقيل الشديدة، وصحيفة الجمعية ما تزال في نطاق المنع والتهجير، وما يزال رجال الدين من أشخاص الجمعية البارزين تحت الرقابة والشدة بغير ذنب...».

---

[1] تركي رابح العمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956م) ورؤسائها الثلاثة، مرجع سابق، ص 81.

[2] المرجع نفسه ، ص 81.

كما كتب الشيخ مبارك الميلي في "البصائر" منددا سياسة الإحتلال ضد جمعية العلماء ورجالها[1].

2- منع التعليم العربي الحر بمدارسه وأساتذته وبرامجه:

كانت قضية حرية التعليم العربي بمدارسه وبرامجه ومعلميه من أهم محاور الصراع بين الجمعية وإدارة الإحتلال، فقد تأكدت فرنسا بأن حركة التعليم العربي الحر التي نشطتها جمعية العلماء المسلمين فور تأسيسها، تشكل على المدى البعيد خطرا داهما على إستعمارها في الجزائر[2].

لذلك شرعت فرنسا مقاومة حركة التعليم العربي الحر، ووضع مختلف العراقيل والصعوبات في وجهها ، فلا تكاد أي جريدة أو مجلة صدرت في فترة الثلاثينيات تخلو من الشكوى المرة أو الإحتجاجات الصارخة ضد الحرب التي شنتها فرنسا على التعليم العربي[3].

ومن بين الوسائل التي استعملتها فرنسا في محاربة التعليم العربي الحر نجد:

- **إصدار القوانين التعسفية:**

لقد بلغت محاربة فرنسا لحركة التعليم العربي ذروتها بصدور قانون 08 مارس 1938 م الذي يعرف بقانون " شوطان" نسبة إلى وزير الداخلية الفرنسي الذي أصدره في ذلك الوقت، هذا القانون أصبح بمثابة سيف مسلط على رقاب رجال التعليم العربي الحر.

[1] تركي رابح العمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956م) ورؤسائها الثلاثة، مرجع سابق، ص 82.

[2] المرجع نفسه، ص 83

[3] نفسه، ص 84.

نص هذا القرار على أنه لا يجوز لأي شخص أو منظمة تأسيس مدرسة والتعليم فيها إلا برخصة خاصة من إدارة الإحتلال، وكل من يعلم أو يفتح مدرسة بدون رخصة يعاقب بالسجن أو التغريم أو بهما معا[1].

وقد ترتب عن صدور القانون إغلاق عدد كبير من المدارس وسجن عدد كبير من المعلمين الذين واصلوا التعليم عندما رفضت إدارة الإحتلال منحهم الرخص، كما تم تقديم عدد كبير منهم للمحاكمة مع اللصوص والمجرمين في قفص واحد ومحكمة واحدة وسجن واحد بدون أي تفرقة بين ذنب وآخر[2].

وقد علق عبد الحميد ابن باديس بمقال له على جريدة البصائر بعنوان "حول مقاومة التعليم الإسلامي العربي قرار 08 مارس ومنع الرخص" حيث قال: « أن الهدف من هذا القانون الذي يرى فيه الوالي العام هو تنظيم، وأن القانون جرى به العمل في فرنسا منذ 52 سنة، فليس هو بالشيء الجديد لكننا نطلب من الوالي العام حرية تعليم الدين ولغة الدين، وأن مقاومة الإسلام ولغة الإسلام هو الدليل على أن الأمة مستهدفة »[3].

وعمل رجال الجمعية على تحريك الرأي العام، حيث وجه الشيخ عبد الحميد ابن باديس رسالة إلى النواب الجزائريين بالعمالات الثلاث، متحدثا فيها عن المضايقات التي يتعرض لها التعليم العربي وما لحقه من تعطيل للمدارس، كمدرسة تلمسان وطلب منهم اليد في اليد لمقاومة هذا القرار[4].

---

[1] تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931– 1956م) ورؤسائها الثلاثة، مرجع سابق، ص88.

[2] المرجع نفسه، ص 89.

[3] عبد الحميد ابن باديس، **حول مقاومة التعليم الإسلامي العربي قرار 08 مارس ومنع الرخص**،" البصائر"، س3، ع114، 1938م، ص، ص: 1، 2.

[4] جمال مالكي، مرجع سابق، ص 97.

كما وجه رسالة إلى جمعية قدماء المحاربين وفروعها بالعملات الجزائرية الثلاث باعتبارها هيئة منظمة، لها كل الشرعية في الإحتجاجات القانونية، مبرزا دورهم في القتال تحت لواء فرنسا.

كما حمَّل الشيخ مبارك الميلي بعض رجال الزوايا عرقلة التعليم العربي الحر، حيث يرى أنه في الوقت الذي قد أدركت جمعية العلماء المسلمين ذلك المغزى التشريعي الإسلامي فاهتمت بالتعليم ودعت إلى فتح المدارس الحرة، لابد على الشعب المسلم الغيور على دينه ولغته أن يثبت مع الجمعية مطالبا بحقه في التعليم مطالبة قانونية[1].

- **غلق المدارس:**

لم تسلم المدارس الحرة من الغلق، وكمثال على ذلك ما ورد في جريدة البصائر في مقال بعنوان " للعبرة والتاريخ " ورد فيه أنه في ماي 1939م أعلنت الحكومة الفرنسية عن غلق مدرسة التربية والتعليم بقرية " أغيل علي ببني عباس "، وغلق المكتب وتشتيت التلاميذ بواسطة البوليس السري، أحالو المعلمين أمام محكمة التأديب، بعد أن روع التلاميذ في أقسامهم، وانتزعت الألواح المدرسية، والكراريس من أيديهم، وكإحصائية كانت تضم هذه المدرسة أكثر من ألف تلميذ وتلميذة[2].

[1] جمال مالكي، مرجع سابق، ص 98

[2] محمد الحسن الورتلاتي، **للعبرة والتاريخ**، "البصائر"، س4، ع 164، 1939 م، الجزائر، ص 08.

- **إضطهاد معلمي وطلبة المدارس الحرة:**

أ- إضطهاد المعلمين:

لم تكتف فرنسا بغلق المدارس فقط، بل راحت تضيق النطاق على رجال التعليم من معلمين وإداريين، من خلال مداهمة قوات الأمن للعديد منها ثم اعتقالهم، وتقديمهم للمحاكمة بدعوى خرق تدابير قانون " شوطان " وتم بذلك إدانة العشرات من المعلمين ومدراءالمدارس[1].

وفي هذا الإطار تم في سنة 1939 م محاكمة كل من الشيخ عمرو بوعناني ، ومدير مدرسة الإصلاح الهادي الزروقي ببجاية بعشرة أيام حبسا مع غرامة مالية قدرها مائتين فرنك لكل واحد منهما، مع إغلاق المدرسة، وذلك ما عبر عنه على صفحات جريدة البصائر بقوله: «... لقد حاكمتني الإدارة إلى مجلس التأديب مرات نسيت عدتها، لعل القارئ يقول لي ما هو جرمك؟ أجيبه جرمي ألقن أبناء إخواني المسلمين الدين والعربية.... وها هي في 20 جانفي تعيدني مع أخي الشيخ الأستاذ المعين عمرو البوعناني إلى المحاكمة وحكم عليه بالسجن عشرة أيام مع التغريم بمائتي فرنك لكل واحد منا وغلق المدرسة....»[2].

وذكرت البصائر أنه في شهر ديسمبر من سنة 1954 م، استدعت المحكمة الشيخ أحمد عيقون إمام مسجد الاصنام قرب البويرة، وحكمت عليه المحكمة بغرامة قدرها عشرة ألاف فرنك بدعوى أنه يعلم من دون رخصة، وطلبت منه أن يكف عن التعليم فورا.

ونفس الشيء بالنسبة لرئيس جمعية الغزوات أحمد صالح الكبير، حيث تم تقديمه للمحاكحة وإدانته ثم الحكم عليه بغرامة قدرها عشرون ألف فرنك، ومعلم مدرسة قرية اولاد علي الواقعة

[1] جمال مالكي، المرجع السابق، ص 99.

[2] المرجع نفسه، ص 100.

ضواحي الغزوات، حيث حكم عليه عام 1951م بغرامة قدرها عشرة ألاف فرنك وخمسة عشر يوما سجنا[1].

فقانون 08 مارس 1938م الجائر لم يكن موجها نحو المدارس الحرة فحسب، بل صدر من أجل مراقبة المعلمين الموجهين نحو المدارس الحرة فقد جاءت بعض الشروط التعجيزية على المعلم حتى يبتعد عن أي محاولة للإلتحاق بهذه المدارس منها.

فغالبا ما كان المعلم يحرم من رخصة التعليم من الإدارة الفرنسية حتى وإن كان يوافي شروطها، إذ أن الطلب غالبا ما كان يهمل ويتناسى مدة زمنية على مستوى الإدارة المختصة، وبالتالي يكره المعلم على المطالبة بالرخصة.

فإن حدثت مراقبة هذا المعلم ولم يحصل على الرخصة، يوقف في الحين عن التدريس وتفرض عليه غرامة مالية، يكون المعلم أحيانا عاجزا عن تسديدها.

وإن حدث وأن روقب المعلم ثانية وهو يدرس من دون رخصة من الإدارة، فإنه في هذه المرة سيحال إلى السجن مباشرة بحجة عدم الإمتثال لقوانين الدولة والعصيان المدني[2].

وهذه العملية التعسفية كانت تتم خاصة مع معلمي المدارس الحرة، دون غيرها من المدارس الأخرى مثل التبشيرية وحتى المدارس الحرة الفرنسية، وقد أدت إلى عرقلة مجهودات جمعية العلماء في تطوير هذا النوع من التعليم وتوسيعه بفتح مدارس جديدة خاصة على مستوى القرى والأرياف التي كانت ترتفع فيها نسبة الأمية.

---

[1] جمال مالكي، المرجع نفسه، ص 100.

[2] محمد جلال، **مصائب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أمام استفزازات الإدارة الفرنسية (1931– 1940م)**، "مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية"، ع 14، الجزائر، د ت ن، ص 315.

والغريب في الأمر أن هذه الإجراءات كانت تقوم بها الإدارة الفرنسية حسب الظروف، فتارة كانت تتغاضى عن المطالبة بالرخصة حتى يكون الوضع مضطربا يظهر فيه غليان شعبي كما حدث في مدينة قسنطينة سنة 1934 م، ومدينة سطيف سنة 1935م[1].

ب- مضايقة الطلبة:

اعتمادا على ما نقلته صحف الجمعية حول المضايقات التي تعرض لها العديد من الطلبة عبر مختلف التراب الوطني، نذكر قيام الوالي العام سنة 1938م بإرسال منشور إلى رؤساء المناطق الجنوبية بأمرهم بإلقاء القبض وسجن كل طالب منسوب إلى جمعية العلماء المسلمين، ويذكر الشيخ عبد الحميد ابن باديس أنه: « باسم الحق والعدل والإنسانية نحتج ضد هذا المنشور ونستنكره»[2].

ومن جملة هذه المضايقات نذكر بعض الرسائل التي وجهها الأهالي في العديد من المناطق ومنها رسالة من قالمة، حول المضايقات التي تتعرض لها من قبل السلطة الفرنسية "مدرسة قالمة الحرة" المؤسسة في أفريل 1937م، وأن القائميين على هذه المدرسة قد طلبوا رخص التعليم لكن قوبلوا بالرفض[3].

ورسالة أخرى بعثها أهل قلعة بني عباس قرب برج بوعريرج إلى الشيخ عبد الحميد ابن باديس والتي جاء في مضمونها التطرق إلى ظلم الإدارة الفرنسية الإستعمارية التي قامت بإنذار معلمي مدرسة التربية والتعليم بحجة أنهم لا يملكون رخصة تعليم ولهذا فهم ممنوعين من التعليم سيحاكمون ويزج بهم في السجون[4].

---

[1] محمد جلال، المرجع السابق، ص 316.

[2] جمال مالكي، المرجع السابق، ص 100.

[3] المرجع نفسه، ص 101.

[4] نفسه، ص 101.

وقد ذكر الشيخ الإبراهيمي في مقال له على البصائر في أكتوبر من سنة 1951م، أن: «... وبلغت قضايا المحاكمات للمعلمين بتهمة التعليم سبعة وعشرون قضية، حكم في جميعها بالتغريم والحبس... وفي واحدة منها بالسجن والتغريم المضاعف، واستأنفت عدة قضايا منها إلى المحاكم العليا في باريس فأيدت أحكام الجزائر في جميعها، ولم تنقضي منها حكما واحدا، مما يدل على أنّ العلة في الرأس....»[1].

[1] جمال مالكي، المرجع السابق، ص 101.

المطلب الثالث: موقف الإدارة الفرنسية من النوادي الحرة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

نظرا للمهمة الخطيرة التي كانت تقوم بها النوادي في الجزائر من تثقيف للشباب وتوعيته سياسيا وثقافيا واجتماعيا ووطنيا انزعج منها الإستعمار، وأخذ في مقاومتها[1].

حيث أصدر وزير الداخلية قرارا في 20 يناير 1938م (قانون النوادي) في حق الجمعيات والنوادي المرخص لها بتقديم المشروبات المباحة لمشتريكيها، بأنه لا يجوز لأي جمعية جزائرية أن تقدم مجانا لأعضائها وكذا منع بيع المشروبات بها إلا برخصة خاصة، وهو يقع في 5 فصول قد ترجمته جريدة البصائر ونشرته في عددها الصادر بتاريخ 15 أفريل 1938م[2].

وقد اعتبرته جمعية العلماء المسلمين بمثابة أمر بإغلاق النوادي وبالتالي القضاء على النشاط الحيوي للجمعية في ميدان رعاية الشباب وتربيتهم وتوجيههم توجيها عربيا إسلاميا، فالحكومة الفرنسية تعلم أن النوادي ليست محلات اجتماع عادية فحسب، وإنما هي ملجأ لكل القائمين بالحركة، و المحركين لدولاب النهضة.

كما يقول الشيخ الإبراهيمي: «..... نرى أن النوادي الإسلامية التي نؤسسها أو نشرف عليها، هي وسط جامع بين المدرسة وبين الجامع لأن هناك طائفة عظيمة من شباب الأمة لا تجد الجمعية وسيلة لتبليغه دعوة الدين والعلم إلا في تلك النوادي....»، ويضيف قائلا: «.... إن وضعية النوادي تعتمد على دخل مالي خاص من المشروبات المباحة التي تباع فيه، فكان من حلقات تلك السلسلة الموضوعة لتطويق التعليم العربي من جميع نواحيه، ذلك القرار الغريب الذي يمنع بيع المشروبات المباحة في النوادي، ونتيجة افتقار النوادي من روادها لعدم ما يجذبهم

[1] صبرينة شامة، الجهود الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين "مبارك الميلي نموذجا"، مذكرة ماستر، تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم علوم إنسانية، أم البواقي، 2019م، ص 37.

[2] تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء المسلمين التاريخية (1931– 1956)م ورؤسائها الثلاثة، المرجع السابق، ص 93.

إليها وما يحببهم فيها، وجمعية العلماء تعد ذلك القرار غايته ملحقا بالقرارات المشرعة للتضييق على التعليم العربي ....»[1].

وتتلخص أهداف الحكومة الفرنسية من وراء إصدارها قانون النوادي كما شرحها أحد كتاب جريدة البصائر فيما يلي:

- إن الحكومة الفرنسية تعلم أن النوادي ليست محلات اجتماع اعتيادية، وهي ملجأ لكل القائمين والمحركين لدولاب النهضة الذين طاردتهم قراراتها المتساقطة فمنعتهم من العمل لدينهم ولغتهم في المساجد التي بنيت لذلك، وفي المدارس الحرة التي كونت بفضل مجهوداتهم، اذ في النوادي تلقى المحاضرات والدروس وتؤسس الجمعيات وترسم الخطط لصالح الأمة وتقرر الأعمال الهامة لتسيير الحركة[2].
- إن دفع معلوم الإشتراك مهما بلغ لا يفي وحده بتسديد ما يلزم النادي من مصاريف، وتوقف حياته على ثمن ما يباع به من المشروبات ضربة لازب.

وإذا كان الفصل الأول من هذا القرار يحتم على أصحاب النوادي الذين يريدون بيع هذه المشروبات أن يطلبو رخصة لهذا البيع فمعناه القضاء على هذه النوادي سواءا حصلو على الرخصة أم لم يحصلوا عليها، فإن حصلوا على الرخصة إنصبت على نواديهم القوانين التي تجرى على المقاهي والتبرنات والحانات من تدخل للبوليس في شؤونه، ومراقبة إدارة المجابي (الضرائب) لأعماله ودخله السنوي.

[1] تركي رابح عمامرة، المرجع السابق، ص 93.

[2] المرجع نفسه، ص 94.

وإن لم يحصلوا على الرخصة ضؤل دخل النادي، ونشأ نقص مستمر في حركته وفي عدد من يغشاه من الناس، حتى يؤدي إلى العجز المادي عن القيام به، إذ لا يمكن أن يستغني النادي عن ثمن ما يباع به من المشروبات بمعلوم اشتراكات أعضائه[1].

[1] تركي رابح عمامرة، مرجع سابق، ص 94.

خاتمة

في ختام دراستنا حول المشاريع الفرنسية في مواجهة النشاط الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين، هذه الأخيرة التي أسست في 05 ماي 1931م والتي تعد بداية حركة الإصلاح في الجزائر على يد الشيخين عبد الحميد ابن باديس والبشير الإبراهيمي، توصلنا إلى العديد من النتائج من أهمها:

- إنّ فرنسا منذ احتلالها للجزائر سعت إلى محو الشخصية الإسلامية الجزائرية وذلك بالقضاء على مقوماتها الأساسية كالدين واللغة، كما عملت على ضرب أسس الهوية الجزائرية من خلال الفرنسة والتنصير والإدماج والتجنيس لتجريد الشعب الجزائري من كل مقوماته.
- كانت السياسة الثقافية والدينية الفرنسية في الجزائر السبب الذي مهد لميلاد جمعية العلماء المسلمين، هذه الأخيرة التي اعتمدت على المدارس والمساجد كأول خطوة من أجل تعليم أبناء الجزائر.
- أخذت مسألة التعليم العربي الحيز الأكبر في اهتمامات جمعية العلماء المسلمين، خاصة وأنّ التعليم يأتي على رأس أولويات المشروع الإصلاحي عند علماء الجمعية كما اهتمت بالتعليم المسجدي، الذي شكل المهد الأول الذي نشأ فيه جل رجال النهضة في الجزائر.
- كان لصحافة الجمعية الدور الريادي في تفعيل وتنشيط الحياة الثقافية للجزائريين فقد ظهرت طبيعة المشروع الإصلاحي للجمعية بشكل واضح في الأسلوب والمضمون الذي نقلته صحفها ومجلاتها كجريدة البصائر والسنة والصراط والشريعة.
- اهتمام جمعية العلماء المسلمين بجميع شرائح المجتمع الجزائري من كبار وصغار، حيث كانت المدارس الإبتدائية تضم الأطفال والمساجد تضم الكبار، أما النوادي فقد كانت تضم الشبان وتحتويهم.

- كانت الطفرة النوعية في التربية والتعليم الذان قامت بهما جمعية العلماء محل اهتمام الإدارة الإستعمارية، حيث لم تسلم من بطشها، فراحت تحطم وتعرقل كل ما يرتقي بالتعليم، متخذة في ذلك العديد من الوسائل والأساليب القمعية.
- لم تسلم جرائد الجمعية من بطش الإدارة الإستعمارية التي قامت بحلها وتوقيفها وكذا مصادرتها ولم تتوقف عند هذا وحسب بل مست حتى صاحب الجريدة نفسه عن طريق إلزامه بدفع الغرامات المالية والملاحقة والإستنطاق وحتى السجن.
- كما قامت بغلق المدارس والزوايا والكتاتيب التابعة للجمعية وملاحقة مدرسيها واضطهادهم بإصدار قوانين تعسفية كقانون "شوطان" بالإضافة إلى ملاحقة الطلبة.
- العمل على غلق الفضاءات الترفيهية كالنوادي والجمعيات وبالتالي القضاء على النشاط الحيوي للجمعية.

وكخلاصة عامة لموضوع دراستنا فإننا نخرج بنتيجة مفادها أن الدور الكبير الذي لعبته جمعية العلماء المسلمين في وعظ وإرشاد وتثقيف المجتمع من خلال مدارسها وصحفها ومجلاتها كان سببا في محاربة فرنسا لها.

الملاحق

الملحق رقم 01:

القانون الأساسي

لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين

بقلم : عبد الحميد بن باديس

القسم الأول: الجمعية

الفصل الأول

تأسست في عاصمة الجزائر جمعية إرشادية تهذيبية تحت اسم «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» مركزها الاجتماعي بنادي الترقي الكائن ببطحاء الحكومة عدد 9 بمدينة الجزائر.

الفصل الثاني

هذه الجمعية مؤسسة حسب نظام وقواعد الجمعيات المبينة بالقانون الفرنسوي المؤرخ بغرة جويلية سنة 1901.

الفصل الثالث- لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتداخل في المسائل السياسية.

القسم الثاني: غاية الجمعية

الفصل الرابع

القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية، كالخمر، والميسر، والبطالة، والجهل، وكل ما يحرمه صريح الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين الجاري بها العمل.

الفصل الخامس

تتذرع الجمعية للوصول إلى غايتها بكل ما تراه صالحا نافعا لها غير مخالف للقوانين المعمول بها، ومنها أنها تقوم بجولات في القطر في الأوقات المناسبة.

الفصل السادس

للجمعية أن تؤسس شُعبا في القطر، وأن تفتح نوادي ومكاتب حرة للتعليم الابتدائي.

القسم الثالث: أعضاء الجمعية

الفصل السابع

أعضاء على ثلاثة أقسام:

مؤيدون: وقيمة اشتراكهم عشرون فرنكا

عاملون: وقيمة اشتراكهم عشرة فرنكات

مساعدون: وقيمة اشتراكهم خمسة فرنكات

الفصل الثامن

يتألف المجلس الإداري من الأعضاء العاملين فقط.

الفصل التاسع

الأعضاء العاملون فقط، هم الذين ينتخبون كل سنة أعضاء المجلس الإداري المتألف من رئيس ونائب له وكاتب عام ونائب له، وأمين مال ونائب له، ومراقب، وأحد عشر عضوا مستشارا.

الفصل العاشر

للجمعية أن تنشئ بمركزها بالجزائر مكتبا يكون على رأسه مدير مكلف بإدارة شؤونها ومصالحها .

الفصل الحادي عشر

وللجمعية أيضا أن تحدث مكاتب عمالية في كل من العمالات الثلاث وعلى رأس كل مكتب منها كاتب مكلف بإدارة شؤون الجمعية وهذه المكاتب كلها تكون مرتبطة أتم الارتباط بالمكتب المركزي.

الفصل الثاني عشر

الأعضاء العاملون هم الذين يصح أن يطلق عليهم لقب عالم بالقطر الجزائري بدون تفريق بين الذين تعلموا ونالوا الإجازات بالمدارس الرسمية الجزائرية والذين تعلموا بالمعاهد الإسلامية الأخرى.

الفصل الثالث عشر

الأعضاء المؤيدون والأعضاء المساعدون يشملون كل من راق له مشروع الجمعية من غير الطبقة المُبينة بالفصل المتقدم وأراد أن يساعدها بماله وأعماله على نشر دعوتها الإصلاحية.

القسم الرابع: مالية الجمعية

الفصل الرابع عشر

مالية الجمعية تتألف من معلوم اشتراكات الأعضاء بكافة أنواعهم المبينة في الفصول المتقدمة.

الفصل الخامس عشر

للجمعية أن تلتمس وتقبل من الحكام المحليين إعانات مالية.

الفصل السادس عشر

مبلغ الاشتراكات والإعانات يقبضه أمين المال ويسلم فيه وصلا.

الفصل السابع عشر

مال الجمعية يوضع باسمها في إحدى البنوك المحلية ولا يبقي أمين المال منه تحت يده أكثر من خمسمائة فرنك.

الفصل الثامن عشر

لا يجوز إخراج شيء من المال بقصد صرفه إلا بأمر كتابي ممضي من الرئيس والكاتب العام وأمين المال، وذلك تنفيذا لما يقرره المجلس الإداري.

الفصل التاسع عشر

- يصرف مال الجمعية فيما تقتضيه مصلحتها وبوجبه الوصول إلى غايتها المبينة بالفصل الرابع من هذا القانون الأساسي.

القسم الخامس: الاجتماعات الإدارية والعامة

الفصل العشرون

المجلس الإداري يجتمع في الأوقات التي يراها مناسبة،

ويجب أن تكون جلساته كلها مسجلة في دفتر محاضر الجلسات، وكل قرار يقرره المجلس ولا يكون مسجلا بالدفتر المعدّ لذلك يعتبر لغوا لا عمل عليه، ويجب أن يمضي المحضر رئيس الجلسة وكاتبها.

الفصل الحادي والعشرون

ينعقد الاجتماع العام لسائر الأعضاء مرة في السنة، وينعقد هذا الاجتماع بمدينة الجزائر، باستدعاء من الرئيس، وزيادة على هذا الاجتماع السنوي يجوز عقد اجتماع آخر في أثناء السنة في الزمان والمكان اللذين يعينهما الرئيس، وبعد أن يتفاوض أعضاء الجمعية في أثناء الاجتماع العمومي العادي في برنامج الجمعية، وتعرض عليهم أعمال الجمعية في السنة السابقة. تنعقد جلسة ثانية يحضرها الأعضاء العاملون والمؤيدون والمساعدون، ويُعلَمون بحالة الجمعية الأدبية، والمالية، ثم يباشر الأعضاء العاملون فقط انتخاب الهيئة الإدارية.

الفصل الثاني والعشرون

إذا شجر خلاف بين عضوين أو أكثر من أعضاء الجمعية أو تغيرت سيرة أحد الأعضاء بما تراه الجمعية ماسّاً بحياتها، فلمجلس الإدارة أن يُعين لجنة بحث وتحكيم تشمل

خمسةً من الأعضاء العاملين وخمسةً من الأعضاء المؤيدين وهذه اللجنة تعرض نتيجةَ بحثِها وما تراه في القضية على المجلس الإداري، وهذا الأخير يُطبق العقوبات والأحكام المنصوص عليها في اللائحة الداخلية التي ستوضع للجمعية.

الفصل الثالث والعشرون

لا يُنظر في طلب متعلق بحل الجمعية إلا إذا كان صادراً من ثلثِ الأعضاء على الأقل، ولا يعمل به، ولا ينفذ إلا إذا صادق عليه أربعةُ أخماسِ الأعضاء العاملين، وإذا انحلّت الجمعية -لا قدر الله- يُسلّم أثاثها وما لها إلى جمعية خيرية إسلامية يُعينها المجلس الإداري.

عبد الرحمان شيبان، مرجع سابق، ص 16.

الملحق رقم 02:



السنة الاولى — ثمن النسخة ٥٠ س — المدد ٢

تصدرها الجمعية تحت اشراف رئيسها
الاستاذ
عبد الحميد بن باديس
ير أس تحريرها
الأستاذان
العقبي والزاهري

المراسلات
كلها بهذا العنوان
AS-SOUNNAH
13, rue A. Lambert, 13
CONSTANTINE
تيليفون الادارة ١٥-٥

الاشتراكات
عن سنة ٣٥ ف
عن نصف سنة ٢٠ ف

السنة النبوية

الشريفة المحمدية

لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

ولكم في رسول الله اسوة حسنة

من رغب عن سنتي فليس مني

Constantine le 17 Avril 1933 — تصدر يوم الاثنين من كل اسبوع — قسنطينة يوم الاثنين ٢٢ ذي الحجة ١٣٥١

(لسنا اعداء لفرنسا ولا نحن نعمل ضد مصلحتها . بل نعينها على تمدين الشعب وتهذيب الامة ونساعدها)

نهضة الجزائر اليوم

ودعوتنا الاصلاحية

بقلم الاستاذ الطيب العقبي عضو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

ما كانت الجزائر بالبلاد التي كتب الله عليها الموت الابدي ، وقضى على اهلها بالشقاء السرمدي ، حتى لا يرجى لها بعد ذلك الموت وذلك الشقاء حياة ولا نهوض . ولكنها كبلاد الله التي يعتورها الخير والشر ويتبدل سكانها بالموت والحياة والتقدم (سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا) فانها ظلت منقوصة الحظ امدا طويلا ودهرا غير قصير ، ومباءة للفساد والافساد فلقد كانت في عصور خالية ، وازمان غابرة تزدهي برقي اهلها وتقدم مكانها ذلك التقدم المعروف غير منكور وتزدهر بمدنية وعلوم يجاهها بها الاسلام فكانت جلاء لما انبهم من اسرار حياتها ورشحا منيرة تسبح ارجائها . ايام كان المسلمون فيها يعملون بما يوجبه الاسلام عليهم ويسيرون حيث سيرهم تعاليمه وامرتهم آيات كتابه الحكيم .

وما هووا من قمة المجد الشامخ ولا انحطوا من ذرى العزة القعساء الى حضيض الجهل ودرك الذلة والفقر ولامنوا بما انتابهم من الرزايا ، ونزل بساحتهم من عظيم الويلات والبلايا — الا بما غيروا في انفسهم وبما اخلفوا الله ما وعدوه . فخلفت فيهم تلك الخلوف تضيع الصلاة وتتبع الشهوات ، وتجمت من بينهم قرون شياطين الانس وقرناء السوء الذين يعملون لدنياهم ولا يعملون لدينهم وان عملوا باسم الدين فانما ذلك للحيلة وصيد اموال المساكين . وقد علموا ظاهرا من الحياة الدنيا وكانوا عن الآخرة مع الغافلين . فقتلت جرثومة العامة ووقع في حبائل مكرهم واشراك كيدهم (ويا للاسف!) بعض الخاصة فاستطار شرهم في البلاد فاكثروا فيها الفساد . وعظمت يوم الفتنة ما بين العباد . حتى هلك بسببهم من حسبوا بهم الظن وحسبوا انهم يحسنون صنعا . ويحاولون نفعا . فاذا بهم ينهار بنيان عزهم من القواعد . واذا بزلزال شديد يذهب بفروع دينهم والعقائد ، فيستبدلون الذي هو ادنى بالذي هو خير (والآخرة خير وابقى : لو كانوا يعلمون) ويصطبغون بصبغة هي غير صبغة الله ، ويقطعون من وشائج هذا الدين ، رحمه كل ما امرهم بوصله الله ، (وما الله بغافل عما يعملون) فبدلت الارض غير الارض وظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس ، وطال الامد وقست القلوب والتبس الحق على بنيه أيما التباس ، وما كان الله ليسلم الناس على ما هم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب ، وهو الذي كتب على نفسه الرحمة وسبقت رحمته غضبه ، فاذا ينعس الرحمان من قبل الايمان ومصدر الاسلام والاحسان ينتشر ، واذا بطائفة تدعوا الى الله وحده فتتأيد وتنتصر .

نهضت الجزائر اليوم ولم تكن نهضتها بالنهضة العارضة المفتاعة ولا الميسرة السابقة لاوانها ، ولكنها كانت نهضة في ابانها وطبيعية ايضا ، وقام فيها رجال (الاصلاح الديني) يدعون الى الله على بصيرة وعلم ، وكانت هذه الدعوة لاصلاح ما افسد الناس من امر دينهم الذي اخلقوه ، فكانوا مصلحين ومجددين معا ، وكانت دعوتهم متأكدة

واجهة العدد الأول لجريدة السنة النبوية.

المصدر: السنة النبوية، العدد 02، 22 ذي الحجة 1351هـ- 17 أفريل 1933م، ص01.

الملحق رقم 03:



السنة الاولى — ثمن النسخة ٥٠ س — العدد ١

تصدرها الجمعية تحت اشراف رئيسها الاستاذ عبد الحميد بن باديس

ترأس تحريرها الاستاذان العقبي والزهري

صاحب الامتياز: احمد بوشمال

الشريعة

النبوية المحمدية

لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

تم جملتك على شريعة من الامر فاتبعها

من رغب عن سنتي فليس مني

المراسلات كلها بهذا العنوان
ACH-CHARIA
Journal Religieux
13, rue A. Lambert, 13
CONSTANTINE

الاشتراكات
عن سنة ٣٥ ف
وللتلامذة ٢٥ ف
عن نصف سنة ٢٠ ف

Constantine le 17 Juillet 1933 — تصدر يوم الاثنين من كل اسبوع — قسنطينة يوم الاثنين ٢٤ ربيع الاول ١٣٥٢

تعطيل «السنة» واصدار «الشريعة»

للاستاذ عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

روعت الامة بنبإ تعطيل جريدة «السنة» بقرار من وزارة الداخلية وتقاطرت على الادارة رسائل الاستياء والتعجب ولم يكن تعجب الناس من تعطيل جريدة دينية عهدت كل البعد عن السياسة دون اسيائهم من عرقلة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن عملها الديني التهذيبي الذي ذاقت الامة حلاوته وشاهدت جميل اثره.

اما نحن فقد شاركنا الامة في الاستياء ولم نشاركها في التعجب فقد كنا توعدنا باشياء هذا التعطيل احدها جفاء ونحن اه متوقعون. غير ان الذي تعجب منه نحن المباشرين لتسيير الجمعية هو النبذ العظيم والانقلاب السريع الذي شاهدناه حين بعض الادارات نحو الجمعية.

لقد تجولت وفود الجمعية السنة الماضية في جميع جهات الوطن والقى وعاظها خطبهم ودروسهم في المحافل العامة وكثيرا ما كان يحضرها رجال من الحكام وكانوا يلقون من شيوخ البلدان الاعذار وبحكام الدوائر كل تمجيد وتقدير وقابلنا بعد تمام الرحل ادارة الشؤون الوطنية بالعاصمة فلم نسمع على خطتنا ادنى انكار ولم نتلمح اقل اشارة الى ارتياب في الجمعية او استثقال لاعمالها فما الذي بدل العقول وحول النيات، وحمل بربغي العاصمة على ابتداء مناوئة الجمعية بقراره المشهور وحمل تلك الادارات على مناوءة الجمعية ومضايقة رجالها وعرقلة اعمالها حتى عطلوا جريدة السنة لغير ما سبب الا انها جريدة الجمعية ولسان حالها؟ هذا محل سؤالنا ومناط تعجبنا.

وبعد فما ينقم علينا الناقمون؟ ايتقمون علينا تأسيس جمعية دينية اسلامية تهذيبية تعين قرنسا على تهذيب الشعب وترقيته ورفع مستواه الى الدرجة اللائقة بسمعة فرنسا ومدنيتها وتربيتها للشعوب وتحقيقها فاذا كان هذا ما ينقمون علينا فقد اسأنوا الى فرنسا قبل ان يسيئوا الينا وقد دلوا على رجعية فيهم وجمود لا يتناسبان مع المبادي الجمهورية ولا مع حالة هذا العصر. افتكذبون في المهد جمعيات للعلماء تقوم باعمالها بغاية الحرية والهناء عشرات من السنين تحت السلطة الانجليزية الغاشمة القاسية وتضيق صدوركم انتم عن تكوين جمعية واحدة للعلماء المسلمين بالجزائر تحت المبادي الجمهورية العادلة المشعة بعد مما على الامم فتناهضونها وهي ما تزال في المهد

افظننتم ان الامة الجزائرية ذات التاريخ العظيم تقضي قرنا كاملا في حجر فرنسا المتمدنة ثم لا تنهض بجنب فرنسا تحت كنفها يدها في يدها فتاة لها من الجمال والحيوية ما لكل بناة انجبتها او ربتها مثل تلك الام اخطأ تم ياهؤلاء التقدير واسأتم الظن بالمربي والمربى وبعدتم عن العلم بسنن الكون في نهضات الامم بعضها ببعض عند الاختلاط او التجاور او الترابط بشيء من روابط الاجتماع.

انظروا حيثما الى ما حواليكم من الامم وتأملوا فيما تنادي به الشعوب وما تعلنه من مطالب فانكم اذا نظرتم وتأملتم حدتم لهذه الجزائر الفتية نهضتها الحادثة وتمسكها المتين بقرانسا وارتباطها القوي بمبادیها وعدها نفسها جزءا منها وقصرها لطلبها منها على ان تعطى جميع حقوقها كما قامت بجميع واجباتها وانت لا يتقدمها في ايام السلم من قد لا يساويها في ايام الحرب

لا، لا اخا لكم تنظرون ولا تتأملون فانت الاثرة المتولية على النفوس حجاب كثيف يحول دون رؤية الحقائق كما هي ويحول حتى دون رؤية مصلحة فرنسا الحقيقية نفسها. واني لافهم من مناهضتكم الوجيهة للجمعية وهي جمعية دينية كهذيبية بعيدة عن كل سياسة — انكم لا تريدون من الجزائر الا ان تبقى جامدة وان لا تتمتع بشيء من الحق الا ما لا غناء فيه ولا بقى معه. ولعمر الحق

جريدة الشريعة المحمدية لسان حال جمعية العلماء الجزائريين
الجزء الاول الصفحة 01

واجهة جريدة الشريعة

المصدر: الشريعة، العدد 1، 24 ربيع الأول 1352هـ- 17 جويلية 1933م، ص01.

الملحق رقم 04:



السنة الاولى — ثمن النسخة ٥٠ س — العدد ١

تصدرها الجمعية تحت اشراف رئيسها الاستاذ عبد الخبير بن باديس

قل كل متربص فتربصوا فستعلمون من اصحاب

الصـــــراط

السوي ومن اهتـدى

لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

المراسلات كلها بهذا العنوان

ES-SIRATE
13, rue A. Lambert, 13
CONSTANTINE

الاشتراكات
عن سنة ٣٥ ف
وللتلامذة ٢٥ ف
عن نصف سنة ٢٠ ف

مدير الجريدة: العقبي والزهري

صاحب الامتياز: احمد بوشمال

تليفون الادارة ١٥-٥

تم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها

من رغب عن سنتي فليس مني

قسنطينة يوم الاثنين ٢١ جمادي الاولى ١٣٥٢ — تصدر يوم الاثنين من كل اسبوع — Constantine le 11 Septembre 1933

تصريحات سمو الوالي العام م. كارد للنـائب الحر الصادق

السيد حـــــــودو شكيكن

عن شـان

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

ذكرت وصيت مجلة (الشهاب) في عددها الاخير ان نائب الجزائر العالي السيد حودو شكيكن قابل سمو الوالي العام في الايام الاخيرة في شان الموقف السياسي الحاضر ووقعت المفاوضة بينهما بغاية الصراحة والاخلاص . فاحببنا ان ننقل من تلك المفاوضة ما يتعلق بالجمعية ليطلع عليه قراء (الصراط) ونعلق عليه بكلمة من عندنا وهذا نصه نقلا عن الرصيفة المذكورة :

« وتكلم السيد شكيكن في المسالة الدينية عامة ، ومسالة جمعية العلماء خاصة ، وقضية الاستاذ الجليل الشيخ الطيب العقبي بصفة اخص . فكانت تصريحات سمو الوالي جوابا عن ذلك تشعر بان المسالة الدينية سيقع فضها سريعا . اما من جهة جمعية العلماء فسمو الوالي يؤكد انه ليس ضدها ولا يقاومها باي نوع من انواع المقاومة واما فيما يتعلق بالاستاذ الجليل العقبي فسمو الوالي يؤكد بانه لا يرى اي حرج في الدعوة الدينية التي يقوم بها الاستاذ والتعاليم التي يلقيها وانه لا يخطر لسموه اصلا ان يتعرض للاستاذ في هذا الميدان

فكانت سمو الوالي المحترم يشير من طرف خفي وبدون ادنى تصريح بان كل الاعمال التي وقعت في المسالة الدينية وضد علماء الجمعية وغير ذلك انما هو صادر عن ادارة البلدية . وهذه تابعة رأسا لفرنسا »

« الصراط » كنا وما زلنا على ثقة تامة من نبل غايتنا واستقامة طريقتنا فيما اسست له جمعيتنا من نشر العلم والفضيلة ومحاربة الجهل والرذيلة كما كنا على ثقة تامة بان في تمثلي فرنسا من لا تخفى عليهم هذه الحقيقة الناصعة التي برهنا عليها

= معشر رجال الجمعية = باقوالنا واعمالنا في جميع مواقفنا وبثبوتنا على سلوكنا العلمي الهادىء الرصين رغم ما لقينا في السر والعلن من معاكسات لنا في القيام بواجبنا ومحاولات لصرفنا عن مشروعنا الجليل ، فما كانت اعظم سرورنا اليوم لما تحققت ثقتنا وصدق ظننا في رجال فرنسا العظام بما سمعناه من تصريحات سمو الوالي العام وقوله انه ليس ضدا للجمعية ولا يقاومها باي نوع من انواع المقاومة وانه لا يرى اي حرج في الدعوة الدينية التي يقوم بها الاستاذ العقبي التي هي دعوة الجمعية كلها .

يسرنا هذا لاننا نحب للجمعية ان تعمل في جو هدوء وثقة مناسبة لصبغتها العلمية الدينية الاصلاحية البحتة لتجني الامة والحكومة وسكان الجزائر كلهم ثمراتها

واجهة جريدة الصراط.

المصدر: الصراط، ع1، 21 جمادى 1352هـ- 11 سبتمبر 1933م، ص01.

الملحق رقم 05:



واجهة جريدة البصائر.

المصدر: البصائر، السنة الأولى، شوال 1354هـ- ديسمبر 1935م.

قائمة المصادر والمراجع.

قائمة المصادر والمراجع.

1)القرآن الكريم.

2) المصادر:

1- الإبراهيمي أحمد طالب ، أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

2- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح (1925- 1945)م، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م.

3) المراجع باللغة العربية:

1- بوعزيز يحى، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1954)م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.

2- بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945) م، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981م.

3- بوخاوش سعيد، الإستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، دار تفتيلت للنشر، الجزائر، 2013م.

4- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989) م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

5- بن ابراهيم بن العقون عبد الرحمان، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى (1920-1936)م، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

6- بن ساعو محمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية (1934- 1962)م، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016م.

7- هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830- 1962)م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.

8- وناس الحواس، نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية (1927- 1954)م، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2012م.

9- الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984م.

10- زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج 1، دار هومة، الجزائر، 2012م.

11- زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830- 1900)م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

12- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010م.

13- مطبقاني مازن صالح حامد، جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1349- 1358هـ/ 1931- 1939م)، تح: ابو القاسم سعد الله، د ط، عالم الأفكار، الجزائر، 2011م.

14- مطبقاني مازن صالح حامد ، عبد الحميد ابن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي، ط2، دار القلم، دمشق، 1999م.

15- ناصر محمد، الصحف العربية الجزائرية (1847- 1939)م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د م ن، 1980م.

16- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

17- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

18- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)م، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

19- عاشور أحمد محمد، صفحات تاريخية في الكفاح الجزائري المسلم ضد جبروت الإستعمار الفرنسي الإستيطاني (1830- 1962)م، ط1، المؤسسة العامة للثقافة، الجزائر، 2009م.

20- عمامرة تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931- 1956)م، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

21- عمامرة تركي رابح، الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، المؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر، 2008م.

22- عمامرة تركي رابح، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956)م ورؤسائها الثلاثة، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2004م.

23- فركوس صالح محاظرات في تاريخ الجزائر المعاصر (1912- 1962)م، مجموعة مطبوعات الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، قالمة، 2011م.

24- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات في المقاومة والإستعمار)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009م.

25- رمزي أحمد، الإستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، المطبعة النموذجية، بيروت، 1993م.

26- شارل روبير آجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1989م.

27- شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، تر: حاج مسعود، ج1، دار الرائد للكتابة، الجزائر، 2007م.

28- شيبان عبد الرحمان، من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائرية، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.

4) المراجع باللغة الفرنسة:

- **Jean robert henry, l'enseignement des Musulmans en Algérie, Revue koufulient, N° 32-33, juin- juillet 1963, P 642.**

5) الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- بوسعيد سومية، القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (البصائر نموذجا)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، سيدي بلعباس، 2015م.

2-لهلالي أسعد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسنطينة، 2012م.

3-مالكي جمال، الحياة الثقافية في الجزائر من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1925- 1956)م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الثقافي، الجلفة، 2021م.

4-مخلوفي جمال، السياسة الثقافية الإستعمارية في الجزائر خلال الفترة (1900- 1954)م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2020م.

5- بوبقيرة سماح، جلايلية مروة، جمعية العلماء المسلمين ودورها التعليمي (1931- 1954)م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ عام، قالمة، 2017م.

6- بوغزالة حمد سعيدة، بوغزالة محمد كريمة، السياسة الإستعمارية اتجاه المؤسسات الدينية في الجزائر (1830- 1914)م، المساجد والزوايا نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2018م.

7-عباس فدوى، حلال حسينة، التعليم في اهتمامات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931- 1954)م، مذكرة ماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، خميس مليانة، 2018م.

8- رملي سمية، التجنيس الفرنسي في الجزائر وموقف الجزائريون منه (1862- 1937)م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018م.

9- شامة صبرينة، الجهود الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين "مبارك الميلي نموذجا"، مذكرة ماستر، تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، أم البواقي، 2019م.

6) الجرائد والمجلات:

1-بوعزيز يحى، **أوضاع المؤسسات الدينية في الجزائرخلال القرنين 19 و20**، "مجلة الثقافة"، الجزائر، ع63، 1981م.

2-بوخلخال عبد الله، **وضع اللغة العربية في الجزائر**، "مجلة لغتنا العربية في معركة الحضارة، القاهرة"، ع8، 1997م.

3- بن باديس عبد الحميد، **تلغراف الاحتجاج**، "جريدة الشريعة"، س1، ع1، 1933م.

4- بن باديس عبد الحميد، **تعطيل السنة وإصدار الشريعة**، "جريدة الشريعة"، س1، ع1، 1933م.

5- بن باديس عبد الحميد، **حول مقاومة التعليم الإسلامي العربي قرار 08 مارس ومنع الرخص**، "البصائر"، س3، ع114، 1938م.

6-جلال محمد، **مصائب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أما استفزازات الإدارة الفرنسية (1931- 1940)م**، "مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية"، ع14، الجزائر،(دت ن).

7- وادي أحمد، **السياسة الإستعمارية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر**، "مجلة الناقد"، ع2، 2018م.

8- الورتلاني محمد الحسن، **للعبرة والتاريخ**، "البصائر"، س4، ع164، 1939م.

9-سحطي سعاد، **وسائل المشروع الثقافي الإستعماري في القضاء على الهوية الوطنية**، "مجلة المعيار"، قسنطينة، ع10، 2005م.

10- رابح محمد، **صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية**، "مجلة القرطاس"، ع6، الجزائر، 2017م.

11- الخوجة حامدي، **احتجاج الأمة على تعطيل السنة**، "جريدة الشريعة"، س1، ع1، 1933م.

7) المواقع الإلكترونية:

1- http://astrandculture google.com

2- https://theses.univoran1.dz

3- http://ar.m.wikipedia.org

الفهرس

مقدمة..... أ-هـ
المبحث الأول: السياسة الفرنسية الثقافية والدينية في الجزائر (1830- 1931)م 6- 21
المطلب الأول: السياسة الثقافية..... 07
1-التضييق على اللغة العربية..... 07
2-إلحاق الجزائر بفرنسا..... 11
3-منح الجنسية الفرنسية..... 11
المطلب الثاني: السياسة الدينية. 15
1- هدم وتحويل المساجد..... 15
2-محاربة الزوايا والطرق الصوفية. 17
3-تقويض المدارس القرآنية..... 19
4-الإستيلاء على الأوقاف..... 20
المبحث الثاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين..... 22-40
المطلب الأول: تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين..... 23
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الجمعية..... 28
1- أهداف الجمعية.. 28
2-مبادئ الجمعية.... 30
المطلب الثالث: نشاطات وأعمال الجمعية. 34
1-الصحافة. 34
2-المدارس. 37
3-المساجد. 39
4-النوادي. 40
المبحث الثالث: موقف الإدارة الفرنسية من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين... 41-58
المطلب الأول: موقف الإدارة الفرنسية من النشاط الصحفي للجمعية..... 42

1- حل جريدة السنة النبوية. 42
2- حل جريدة الشريعة. 43
3- حل جريدة الصراط السوي. 45
المطلب الثاني: موقف الإدارة الفرنسية من التعليم العربي الحر..... 47
1- منع رجال الجمعية من التدريس والوعظ والإرشاد في المساجد..... 47
2-منع التعليم العربي الحر بمدارسه وأساتذته وبرامجه..... 49
المطلب الثالث: موقف الإدارة الفرنسية من النوادي الحرة للجمعية..... 56
خاتمة..... 59-61
ملاحق..... 62-73
قائمة المصادر والمراجع..... 74-80
فهرس..... 81-83